الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

واقع الأمن الغذائي الجزائري ذات الإستهلاك الواسع (القمح نموذجا)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في (الاقتصاد)

تخصص: الاقتصاد الدولي

من إعداد الطالب (ة):

- هطال مسعود

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

مسمش نجـــاة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
عقبة نصيرة	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
مسمش نجـــاة	أستاذة	مشرفا	جامعة بسكرة
عزيزة بن سمينة	أستاذة	مناقشا	جامعة بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وعرفـان

بعد شكر الله الكريم على فضله وحسن توفيقه لي في إنجاز هذا العمل فمن أيّ أبواب الثّناء سأدخل، وبأيّ أبيات القصيد اعبر، وفي كلّ لمسة من جودك وكفك للمكرمات أسطر، كنتي كسحابة معطاءة سقت الأرض فاخضرّت.

فيشرفني أن اتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة المحترمة: **مشمس نجاة**

التي أشرفت بتوجيهاتها وإرشاداتها لإنجاح هذا العمل المتواضع

فلك مني فائق الشكر والاحترام والتقدير الموصول بالعرفان وجزاك الله عني كل خير.

الطالب: هطـال مسعـــود

إهـــــداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقَّة. وها أنا ذا أختم بحث تخرُّجي بكل همَّة ونشاط، وأمتنُّ لكل من كان له فضل في مسيرتي، وساعدني ولو باليسير
الى من وضع المولى -سبحانه وتعالى -الجنة تحت قدميها، ووقَّرها في كتابه العزيز... إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام
(أمي الحبيبة).

الى صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة الذي لم يبخل عليَّ طيلة حياته الى خير مثال لرب الأسرة الى الذي لم يتهاون يوما في توفير سبيل الخير والسعادة لي.

(أبي المُوقَّر)

الى زوجتي ورفيقة الكفاح في مسيرة الحياة الى اولادي الذين هم سر سعادتي وبسمتي في هذه الحياة

إلى الغوالي ذوي رحمي وعزي وسندي اخوتي وأخواتي وعمي وزوجته وأبنائه وبناته وعماتي واخوالي وخالاتي كل باسمه وصفته حفظهم الله ورعاهم وسدد خطاهم وجعلهم من اهل البر والتقوى

الى قناديل العلم وشموع العطاء ومنارة العقول الى كل من علمني حرفا وازال غيمة جهل مررت بها الى اساتذتي الذين غرسو فينا غرسة علم وسقونا بمعالم فضلهم

إلى زملائي في الدراسة والعمل واحدا تلو الاخر والى السيد رئيس بلدية (ليوة) والسيد الأمين العام والسادة النواب وكل من وقف الى جانبي في هذا العمل المتواضع

الى الأصدقاء الأعزاء كل باسمه

الطالب: هطـال مسعــود

فهـرس المحتويـات

شكـــر وعـــــــرفان

إهـــــــــــــداء

المقدمـــــــــــــــة.....أ–د

الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي 07

المطلب الأول: المفهوم التاريخي للأمن الغذائي.....07

المطلب الثاني: مكونات وأبعاد الأمن الغذائي 08–10

المطلب الثالث: محددات الأمن الغذائي وآفاقه 11–16

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه 16

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي.....16–18

المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي 18–20

المطلب الثالث: العناصر الإستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي 20–23

المبحث الثالث: حدود الأمن الغذائي 24

المطلب الأول: حدود الأمن الغذائي 24–27

المطلب الثاني: سياسات الأمن الغذائي 27–30

المطلب الثالث: أهم الإنجازات التي تمت في إطار الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين30
(2005–2025) خلال االفترة (2008 – 2020).

الخلاصة: 33

الفصل الثاني: الأمن الغذائي الجزائري

المبحث الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر.....35–51

المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر.....35–41

المطلب الثاني: السياسة الفلاحية في الجزائر.....41–44

المطلب الثالث: سياسة الدعم المقدمة للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع للقمح.....45–51

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في القمح.....52–67

المطلب الأول: واقع إنتاج القمح.....52–53

المطلب الثاني: واقع الامن الغذائي.....53–61

المطلب الثالث: الإسترداد والاستهلاك والاكتفاء الذاتي 61–67

الخلاصة: 68

الخاتمـــــــــة

المراجـــــــــع

قائمة الجداول

الجداول	الصفحة
الجدول رقم (01) تطور المساحة المزروعة المطرية والمروية في الدول العربية خلال الفترة 1990 –2007	11
الجدول رقم (02) التكثيف المحصولين في المزارع التقليدية الصغيرة في الدول العربية عام 2006	12
الجدول رقم (03) مؤشرات الإنتاجية في عدد من الدول العربية والدول الأخرى	13
الجدول رقم (04) المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر في الدول العربية عام 2007	14
الجدول رقم). (05) الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي حسب مصادرها.	15
الجدول رقم (06) بعض مؤشرات توفر وكفاءة استخدام الموارد المائية والأرضية في الدول العربية.	16
الجدول رقم (07) المساحات الزراعية المفيدة لبعض البلدان في العالم وفق معامل) الأرض/الإنسان)	24
الجدول رقم (08) الحجم المتوسط من الماء الضروري للإنتاج الزراعي عموما	25
الجدول رقم (09) عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي بالجزائر	36
جدول رقم(10): وضعية القطاع الفلاحي بعد عملية إعادة الهيكلة	45
جدول رقم (11): مساهمة الانتاج الزراعي المحلي في تغطية الطلب الوطني خلال الفترة (1970–1990)	47
الجدول رقم (12): انتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 2018/2000	52
الجدول رقم (13): تطور الانتاج النباتي خلال الفترة (2001–2009)	54
الجدول رقم (14): تطور الانتاج النباتي خلال الفترة 2015/2010	56
الجدول رقم (15): تطور الثروة الحيونية خلال الفترة 2009/2001	57
الجدول رقم (16): تطور الانتاج الحيواني خلال الفترة 2009/2001	58
جدول رقم (17): تطور الانتاج الحيواني خلال الفترة (2010–2015)	60
جدول رقم(18): انتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2016/ 2018	61
الجدول رقم (19): الفجوة الغذائية للقمح في الجزائر خلال الفترة 2018/2000	62
الجدول رقم (20): استهلاك القمح في الجزائر خلال الفترة 2018/2000	64
الجدول رقم (21): معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة(2010–2014)	65

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01) مناخ الاستثمار وسياسات الاستثمار	28
الشكل (02) ركائز مخطط عمل الفلاحة (2015-2019)	49

تزداد أهمية الأمن الغذائي مع تزايد الوترية السكانية ومنه زيادة الطلب المحلي الذي لم يساير زيادة مواتية في الانتاج يحدث مايعرف بالفجوة الغذائية والتي تسد عن طريق اللجوء الى الاستيراد، وهذا الأخير يتوقف بدوره على إمكانيات البلد من العملة والتي تعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه دول العامل الثالث والي من بينها الجزائر

سجل القطاع الزراعي الجزائري تغيرات جوهرية عبر مسيرته التنموية منذ الاستقلال، انطلاقا بما يعرف بالتسيير الذاتي مرورا بالثورة الزراعية، إعادة الهيكلة وصولا إلى التحرير والتهيؤ لحقبة الانفتاح واقتصاد السوق ثم سلسلة الإصلاحات الأخيرة التي تتعلق بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، بمختلف الجهود المبذولة عبركل هذه المراحل والأغلفة المالية المجندة والمنفقة على القطاعّ من خلال السياسات الزراعية المتوالية إلا أن المفارقة تكمن في المعروض المحلي من إنتاج الغذاء بقي دائما عاجزا حتى عن تلبية الطلب المحلي منه خصوصا المنتجات الرئيسية ذات الاستهلاك الواسع؛ بالتالي وحفاظ على مسألة الأمن الغذائي على المستوى الوطني يتم اللجوء لتغطية مقدار العجز الغذائي إلى الاستيراد من جانب آخر، فالمتتبع للتركيبة القطاعية للاقتصاد الجزائري يلاحظ جليا انه اقتصاد ريعي يعتمد في مداخيله من العملة الصعبة على صادرات المحروقات والتي تقدر بحوالي 98 %تقريبا من إجمالي الصادرات مما يجعل عملية الاعتماد على الواردات الغذائية من اجل سد الفجوة الغذائية أمر شديد الخطورة على الأمن الغذائي الجزائري على المدى الطويل والمتوسط، ، فإن قصور العرض الغذائي المحلي، اتساع حجم الفجوة الغذائية وارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمي المصاحب بانخفاض أسعار البترول، واستخدام تقنية الوقود الحيوي، كلها عوامل كفيلة بدق ناقوس الخطر على الأمن الغذائي الوطني والاجتماعي للجزائر وما يصاحبها من تداعيات خطيرة .

وعليه يحاول هذا البحث الإجابة عن

الإشكالية التالية :

ما هو واقع الأمن الغذائي ومدى الاستهلاك الواسع في الجزائر ؟

ولمعالجة هذه الاشكالية، فقد ضمنت بعض الاسئلة المساعدة لتحليلها- :

وتندرج تحت هذا السؤال مجموعة من الأسئلة هي:

ما هية الأمن الغذائي؟

ما هي مقومات وسياسات الأمن الغذائي في الجزائر؟

ما هي الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؟

الفرضيات :للإجابة على التساؤل الرئيسي قمنا بطرح الفرضيات التالية:

-حققت الجزائر أمنها الغذائي

- .يؤثر تصدير المواد الفلاحية على نمو القطاع الفلاحي في الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع:

هناك العديد من الاسباب التي دفعتني إلى إختيار هذا الموضوع نذكر منها :

1-الموضوع يندرج في إطار التخصص

2-رغبة شخصية لمعرفة المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي

3-معرفة الدور الذي يلعبه الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية

4-الوقوف على حقائق الأمن الغذائي في الجزائر.

5-محاولة وضع بصمة ايجاب بمعرفة المشاكل ومحاولة ايجاد الحلول

أهمية الدراسة :

يعتبر موضوع الأمن الغذائي موضوع مهم وشيق ومحور إهتمام الجميع في كافة المستويات الدولية والعربية، حيث لا يزال الامن الغذائي يشكل تحديا ملموسا رغم توفر كل الامكانيات لتحقيقه، وهذا مايجعله مركز تفكير الدارسين والمهتمين بشأن الامن الغذائي ومحاولة تدارك السلبيات وتقديم الحلول للقيام بهوتكمن أيضا في استقرار الأمن الغذائي بالجزائر الذي أضحى مهددا بارتفاع الأسعار العالمية للغذاء وعدم استقرارها.

أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تشخيص وضعية الجزائر في مجال الامن الغذائي ومدى قدرتها على تحقيقه ومواجهة التهديدات للقضاء على الجوع وسوء التغذية، مع إقرتاح بعض الحلول والتدابير للتخفيف من حدته

.حدود الدراسة :الحدود المكانية:

إقتصرت الدراسة من ناحية الإطار الجغرافي للدول العربية ودولة الجزائر

-الحدود الزمنية:

إشتملت الدراسة الفترة الممتدة من (2000-2019)

المنهج المستخدم وأدوات الدراسة :إعتمدنا في بحثنا على منهجين- :

في الجانب النظري: تطرقنا الى المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي، إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك للوصول إلى نتائج دقيقة والإلمام بالموضوع، كما اعتمدنا على التزامن التاريخي للاحداث والاحصائيات لربط الماضي بالحاضر .

في الجانب االتطبيقي: خصص كدراسة تطبيقية بالإعتماد على الاحصائيات وذلك من خلال جمع المعطيات الاحصائية.

أدوات الدراسة :

نظرا لنقص المراجع تم الاعتماد على تقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والديوان الوطني للإحصائيات، وبيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعة، والبيانات المستمدة من الدراسات والابحاث السابقة وبعض الكتب من المكتبة وغيرها ومذكرات ماجيستار ودكتورا ومراجع مدعمة من طرف الأستاذة المؤطرة .

الدراسات السابقة:

-الدراسة الأولى:

هي عبارة عن أطروحة دكتوراه تحت عنوان الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"من إعداد فوزية غريب، جامعة منتوري. قسانطينة، سنة 2008، ولقد متحورت اشكالية الدراسة حول قدرة الزراعة الجزائرية على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد ذات الاستهلاك الواسع، مما يضمن لها إستقالال إقتصاديا .وأهم ما توصلت إليه الدراسة أ ن القطاع الزراعي يبقى غير مستقر، ويعرف حاالة من التذبذب في ماستويات الانتاج الزراعي الغذائي، حيث يعجز عن تلبية الطلب المحلي، إلا باللجوء للخارج.

- الدراسة الثانية :

هي عبارة عن أطروحة دكتوراه تحت عنوان:"مشكلة الغذاء في الجزائر"من إعداد بن ناصر عيسى، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2005، ولقد تمحورت إشكالية الدراسة حول ماهي طبيعة المشكلة الغذائية في الجزائر؟ وماهي أسبابها؟ وكيف يمكن معالجتها؟ وأهم ماتوصلت إليه الدراسة أ ن ملامح املشكلة الغذائية في الجزائر تتحدد من خلال عدة من المؤشرات تتجمع إعداد سياسة زراعية ناجحة.

- الدراسة الثالثة :

هي عبارة عن أطروحة تحت عنوان"تحليل مشكلة الامن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها "من إعداد حركاتي فاتح، جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية، سنة 2018 .تهدف الدراسة إلى تشخيص أزمة الغذاء في الوطن العربي سنة خلال الفترة (2000-2015،) إقتراح بعض الحلول المستقبلية لحل هذه المشكلة ومحاولة تقييمها، بالاضافة إلى معرفة التحديات التي تواجه الزراعة العربية، حيث توصلت الدراسة الى أن مقومات الامن الغذائي العربي غير كافية لتحسينه، خاصة في ظل المشكلات التي يعاني منها قطاع الزراعة العربي وغياب إرادة سياسية عربية قوية، للخروج من التبعية الغذائية للدول المصدرة

.د –صعوبات البحث :

القطاع الفلاحي يفتقرالى البيانات والاحصائيات الدقيقة حيث واجهنا تضارب كبير في الاحصائيات.

محتويات هذه المذكرة:

وضعنا مقدمة عامة تحتوي على الاشكالية وفرضيات الدراسة، ثم قمنا بتقسيم البحث الى فصلين تلتهم خامتة عامة

– .تطرقنا في الفصل الاول إلى مفاهيم الامن الغذائي حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الاول تضمن مفاهيم الأمن الغذائي وماهيته ومكوناته وأبعاده. أما المبحث الثاني فقد إشتمل على العوامل المؤثرة على الامن الغذائي ومؤشراته والعناصر الاستراتيجية للامن الغذائي والمبحث الثالث اشتمل على حدود الامن الغذائي وسياساته وأهم الانجازات المنجزة

– .أما الفصل الثاني وضحنا فيه واقع ا لامن الغذائي في الجزائر حيث قمنا بتقسيمه الى ثلاث مباحث المبحث الاول تضمن القطاع الفلاحي في الجزائر والمبحث الثاني تضمن واقع الامن الغذائي في القمح

تتضمن الخاتمة أهم النتائج المتحصل عليها.

الجانب النظـــري

الفصـل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي

الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

إن مفهوم الأمن الغذائي متعدد ومتنوع نتيجة تباين وجهات النظر لهدا المفهوم وسنتناول في هذا المبحث أهم مفاهيم الأمن الغذائي

المطلب الأول: المفهوم التاريخي للأمن الغذائي

مفاهيم الأمن الغذائي

أ-يقصد بالأمن الغذائي من الناحية المبدئية قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسبللمواطنين على مدى البعيد والقريب كما ونوعا بالأسعار التي تتناسب دخلهم

ب- يعرفه البنك الدولي على أن الأمن الغذائي يعني:" إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح لهذا القطر القدرة التسويقية والتجارية على مداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل
الأوقات

ت- منظمة الأغذية والزراعة العالمية:" إن الأمن الغذائي هو مقدرة البلد على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية الإنسان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية والإنسانية لنمو الإنسانوبقائه في صحة جيدة .

ث- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: إن مفهوم الأمن الغذائي يعني أن تنتج الدولة اكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج (قصوري، 2012-2011، صفحة 6)

السلع الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وان تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، يمكن من خلالها استيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر لها منها ميزة نسبية في إنتاجها وان توفر لمواطنيها ما يكفي الفرد من الغذاء بالكم والنوعية اللازمين للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد الشعب، وخاصة ذوي الدخل المحدود. وتتحقق في نفس الوقت مخزونا كافيا من الغذاء بما لا يقل عن ثلاثة أشهر لمواجهة الظروفر غير الطبيعية أو الاضطرارية .

ج –وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: يهدف المخطط الوطني للتنمية الريفية الفلاحية إلى تحسين مستوي الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية، من بذور وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة4. من العرض السابق للمفاهيم يمكن استخلاص مفهوم مشكلة الأمن الغذائي، والعناصر الأساسية في تحديد مفهوم الأمن الغذائي . (عبد الدايم ، 2004)

1: مفهوم الأمن الغذائي

تعرف مشكلة الأمن الغذائي (المشكلة الغذائية) بعدم كفاية الإنتاج الغذائي المحلي، تلبية الطلب المحلي على الغذاء، وخاصة من المواد الغذائية الأساسية لأي بلد كان، كما أنها

تدل على العجز الغذائي الذي يتمثل إما بنقص التغذية، أو توافر الطعام بالكمية الكافية لتأمين السعرات الحرارية والبروتينات الضرورية لنمو جسم الإنسان، وإما بسوء التغذية، أي عدم توافر الغذاء من حيث النوعية وغالبا ما يتمثل في نق البروتين الحيوانيز.

2: العناصر الأساسية في تحديد مفهوم الأمن الغذائي

- ✓ يتضمن الأمن الغذائي عدم السماح بموت المواطنين من الجوع
- ✓ تواجد مستويات مختلفة ونسبية للأمن الغذائي، أدناها إبقاء الفرد على قيد الحياة بتوفير الحد الأدنى لاحتياجاته البيولوجية، وأعلاها توفير أقصى ما يمكن من الغذاء بمستويات تتلاءم مع قدرات ورغبات الأفراد
- ✓ يتسم الأمن الغذائي بخاصية الاستمرارية، أي أن يكون متحققا في كل لحظة، سواء في أوقات الحرب أو السلم
- ✓ إن توفير الأمن الغذائي لا يتوقف على مجرد زيادة أو إنتاج الغذاء، بل من المهم البحث في كيفية توزيعه على أولئك الذين يحتاجونه

المطلب الثاني: مكونات وأبعاد الأمن الغذائي

أبعاد الأمن الغذائي

للأمن الغذائي أبعاد أساسية كما تحدد العناصر الأساسية للأمن الغذائي ومنه نتناول أبرزها تأثير أو تأثرا به في أي بلد وذلك لتحقيق أمنه الغذائي

1) البعد الديمغرافي

يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث مراحل

أ. التأمين الغذائي: الذي ظهر لأجله بذاته ولبقائه، لذا عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي تبعا للظروف التي يعيها.

ب. الإنتاج والتسيير: على اعتبار هاتين العمليتين الأساسيتان في تجسيد الأمن الغذائي الذاتي بكفاءة عالية. الكائن البشري: يعتبر الأهم باعتباره مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للازمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها.

ومن المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة العربية، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي 3%سنويا عام1200.

2) البعد الاقتصادي:

يعتبر العنصر الاقتصادي علاقة مباشرة بالأمن الغذائي إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي كميا ونوكيا وفق ما يستدعيه الوضع الحي للإنسان لكن عالم الأرض والزراعة مرتبط بدرجة كبيرة بالكثير من العوالم التي تؤثر على مسار الحركة الإنتاجية الزراعية الكمية والكيفية. بالإضافة إلى ما سبق فإن البعد الاقتصادي يتضمن جانبا تنمويا يتمثل في إثر مستوى الأمن الغذائي السائد في الدولة على التنمية الاقتصادية، فضلا عن انخفاض مستويات الفقر التي تسمح للمواطن اقتناء حاجياته من الغذاء وتلبية حاجاته منه، والأمن المنتج لحالة الاستقرار الداخلي الذي يسمح بزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وعلى عكس من ذلك فإن تدهور مستوى التغذية ينتج تدهور الحالة الصحية للعنصر البشري، ويهدد قدرته على الدخول في سوق العمل نظرا لعدم صلاحيته. (أمال، 2017، صفحة 100)

كما أن ارتباط عالم الأرض والزراعة بعلم البيولوجيا وعلم الحيوان والبيطرة وغيرها قضية تستدعي الاعتماد عليها باعتبارهما علوم تنشط لأجل تطوير الزراعة العضوية التي تعتمد في نظامها إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية التي تتبعها الدولة، (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل، والتركيب المحصولين الأمثل للزراعة، واستخدام المكينة، وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك وأثر ذلك على الإنتاج الزراعي والغذائي. (بزة، 2018، صفحة 16)

3) البعد السياسي:

تعتبر الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراده وفئاته وجماعاته دون استثناء، فنجد المواثيق الدولية المقرة على حقوق الإنسان والمتمثل في الحق في الغذاء حيث أعطت أولوية كبيرة للحق في غذاء سليم وحي لكل السكان والأكثر من ذلك محاولة بناء علاقات دولية قائمة على منطق الآنسة.إن تدخل الدولة في السيطرة على حل النشاط الفلاحي يضعف قوتها في التركيز على حل الطر الذي لا يمكن للقطاع الخاص تبنيه والسيطرة عليه وتحريكه بالكفاءة التي يمكن للدولة القيام به وهو الشطر الذي يدخل في إطار العلاقات الدولية والقدرة التفاوضية في السوق الغذائية العالمية، وأخذ الشعب كل ما هو بحاجة إليه والمهم في هذا الشطر من النشاط الزراعي انه يرتبط بدرجة كبيرة بالاستقرار السياسي الداخلي للبلاد والاقتصادي مما سبق يمكن القول إن تحقيق الأمن الغذائي هي اللبنة التي تساعد الدولة على التنمية في جميع المجالات، وان بناء الأمن والسلم أطلقه لتجسيد عيش كريم لكل المواطنين

وهي الخطوة التي تقود الدول إلى بناء صرح ديمقراطي يؤمن الأداء الفعال لمؤسسات

الدولة التي تضمن لجميع مواطنيها التمتع بجميع الحقوق، وينتج أرضية للتوافق المجتمعي وأمنه، الاستدامة الديمقراطية، ولعل ابرز مثال على ذلك الدولة الإسكندنافية وعلى رأسها المملكة النرويجية.

4) البعد الثقافي:

إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كليا، لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بهاوقيمة العمل الفلاحي.

لقد أكد علم النفس من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء أمثال تايلور ،Taylor)مالينوفسكى (،Malinovsky)أنطوان توماس(،Antoine Tomas)أجريت على الكثير من الشعوب أن الثقافة دفعت بالكثير على اختلاف رؤاهم حوا الأرض والعلم بها والزراعة فيها وأنواع منتوجاتها، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي وتطويرها، وأبدع في الوسائل التكنولوجية، فإن ثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من لقيم بحب الأرض وحب العمل الفلاحي وتحدي كل أنماط الصعوبات المتعلقة سواء بالظروف الاقتصادية أو السياسية للبلاد، وبالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعا من القداسة التي تعطيه معنى الوجدان، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي فقد كشف علماء الأنثروبولوجيا والاركيولوجيا أشكالا كثيرة أوجدها الإنسان منذ القدم لتأمين الغذاء حسب البيئة التي يعيش فيها المجتمع ومعطيات الواقع الجغرافي فقد عرف الأسكيمو التجميد وسكان الجبال القديد وسكان التلال التمر، المهم في هذه القضية إن دلالة الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية هي ممارسة الإنسان منذ الأزل لهذا السلوك. لكن اثر البعد الثقافي غلى الأمن الغذائي لا يقصد به فقط، بقدر ما يقصد به قدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة وكيفيات تناسب وضعه وظروفه وهذا يدخل في إطار حق الشعوب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء. (بزة، 2018، صفحة 17)

5) البعد الاجتماعي

إن الأمن الغذائي لا يخلو من الآثار الاجتماعية المتولدة عنه إذ نجده يرتبط بمبدأ

تحقيق الاستقرار لتلك المجتمعات وضمان مستقبل أمن من الاضطرابات والتقلبات في

كميات السلع الغذائية الضرورية لحياة الأفراد، فيعتبر الفرد مقوم أساسي من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر الغذاء حق من حقوق الإنسان التي نصت عليها التقارير الواردة من المنظمات العالمية.

ومن الآثار الاجتماعية الخطيرة لمسألة أزمة الغذاء نجد

أ. ضعف الإنتاج الزراعي والغذائي يؤذي المزارعين بالخصوص لأن مداخيلهم تنخفض بالنسبة للشرائح الاجتماعية الأخرى.

ب. تفشي ظاهرة البطالة ما ينجم عنها آفات كما هو الحال في النزوح الريفي بحثا عن العمل.

مما تقدم يمكننا الإدلاء بكل موضوعية وشفافية إن ما تعيشه اليوم الدول النامية من

جوع وغياب الأمن الغذائي هو نتاج تراكمات تاريخية في إطار نظام اقتصادي غير عادل، يخدم مصالح الدول الكبرى التي أسست جميع المنظمات الدولية الفعالة في المجتمع الدولي.

المطلب الثالث: محددات الأمن الغذائي وآفاقه

المحددات الطبيعية

كفاءة استغلال الأراضي الزراعية: تبلغ مساحة الدول العربية الإجمالية حوالي 1.4مليار هكتار، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بنحو 197مليون هكتار، حيث تشكل المساحة المستغلة منها حوالي 36.5في المائة. وتعتبر الزراعة المطرية الأآثر انتشاراً في الدول العربية، إذ تشكل حوالي 57في المائة من مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية مقابل 15في المائة للأراضي الزراعية المروية و28في المائة للأراضي البور) المتروآة دون استغلال) . (وآخرون، 2007، صفحة 187)

وقد سجلت مساحة الأراضي المزروعة في الدول العربية خلال العقدين الماضيين نمواً متواضعاً، حيث ارتفعت نسبتها من مساحة الدول العربية من حوالي 3.3في المائة في أوائل التسعينات إلى 4.9في المائة في عام 2007.وقد استقرت نسبة الأراضي المروية إلى مجمل المساحة المزروعة، منذ مطلع التسعينات في حدود 15في المائة. وبلغ متوسط المعدل السنوي لتزايد الرقعة المزروعة خلال الفترة المذآورة حوالي 1.5في المائة، بينما بلغ معدل النمو السنوي للسكان خلال الفترة نفسها حوالي 2.9في المائة. وقد نجم عن ذلك تراجع متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة من 0.3هكتار في أوائل التسعينات إلى 0.2هكتار في عام 2007.الملحق) (3/2والجدول رقم.)

الجدول رقم (01) تطور المساحة المزروعة المطرية والمروية في الدول العربية خلال الفترة 1990 –2007

(ألف هكتار)

الفترة	المساحة المزروعة المطرية والبور	المساحة المزروعة المروية	الإجمالي
1990	45,247	11,553	56,800
2000	55,929	9,500	65,429
2007	60,067	10,705	70,772

(المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية قطاع الزارعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي ، 2008)

محدودية التوسع في الأراضي الزراعية: تعتمد جهود تحسين الإنتاج الزراعي على كفاءة استغلال وزيادة مساحة الأراضي المزروعة، والتكثيف المحصولين، وزيادة إنتاجية وحدة المساحة ووفرة المياه. وتتيح المساحات الصالحة للزراعة وغير المستغلة حتى الآن في الدول العربية والتي تقدر بحوالي 126مليون هكتار، زيادة معدلات التوسع الأفقي بنسبة 1.5في المائة سنوياً في

الزراعة المروية بالوسائل التقليدية، و2.5في المائة سنوياً في الزراعة المروية بالوسائل الحديثة. ويعتمد معظم التوسع الأفقي على الأراضي البعلية وإن آان بعضه يعتمد على الري مثل ري الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية. وتشير بعض الدراسات إلى إمكانية زيادة المساحة المزروعة في الدول العربية بحدود مليون هكتار سنوياً، مع الأخذ بالاعتبار بأن للتوسع الأفقي حدوداً تفرضها محدودية الأراضي.

ويتطلب التوسع الزراعي الأفقي في الأراضي والمشاريع المروية الجديدة استثمارات كبيرة لاستصلاح الأراضي وزراعتها، وتوفير البنى التحتية الأساسية من طرقات وجسور وشبكات ري وصرف. وتتفاوت تكاليف الاستصلاح من منطقة إلى أخرى، إذ تتراوح بين 15ألف دولار و30ألف دولار لكل هكتار في المناطق المروية وبين 1000دولار و1,500دولار لكل هكتار في المناطق البعلية. آما أن الاستغلال الكفوء للأراضي الجديدة من الأهمية بمكان لضمان
عائد اقتصادي مناسب، علماً بأن جدوى التوسع الأفقي لا تقتصر منافعه على العائد الاقتصادي بل تشمل أيضا العائد الاجتماعي والبيئي.

إمكانات التكثيف المحصولين:

يشكل التكثيف المحصولين أحد الأساليب التقنية لزيادة الإنتاج الزراعي، حيث تقدر الكثافة المحصولية في الدول العربية بنحو 70في المائة. ويختلف هذا المتوسط العام للكثافة المحصولية من دولة إلى أخرى، آما يتفاوت في إطار البلد ذاته نتيجة عدة عوامل آالتطور الزراعي والتقني والظروف المناخية وحيازة الأراضي. ويرتفع مستوى التكثيف المحصولي في الحيازات الزراعية العائلية الصغيرة مقارنة بالحيازات المتوسطة والكبيرة، إذ تتراوح نسبة التكثيف المحصولي بين 92في المائة و195في المائة. (جميلة، 2006، صفحة 36)

الجدول رقم (02) التكثيف المحصولين في المزارع التقليدية الصغيرة في الدول العربية عام 2006

(هكتار)

البيان / الدولة	مساحة المحاصيل الشتوية	مساحة المحاصيل الصيفية	الفاكهة	إجمالي المساحة المحصولية	إجمالي المساحة المزروعة	نسبة التكثيف المحصولي (%)
مصر	75	70	1	146	75	195
المغرب	197	32	28	257	261	98
الجزائر	360	120	90	570	620	92
السودان	68	235	18	321	299	107
سورية	220	82	30	332	294	112
الأردن	35	105	115	255	250	102

(المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المزارع التقليدية في الوطن العربي، ، 2006)

وتشير الدراسات إلى أن معدل التكثيف المحصولين يعتبر ضعيفاً في الدول العربية، وبخاصة في المناطق المروية ومناطق الأمطار الملائمة آماً وتوزيعاً. ويمكن زيادته بمتوسط قدره 1.1في المائة بناءً على تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية الفاو. ويعني ذلك إضافة حوالي 5مليون هكتار وزراعتها بالحبوب، إذ يمكن تعزيز الأمن الغذائي العربي وتخفيض الفجوة الغذائية في مجموعة الحبوب بحوالي 8مليون طن سنوياً ويشكل التكثيف المحصولين أحد أهم الأساليب الفنية لزيادة الإنتاج الزراعي، وتوفير فرص العمل في الريف الذي يعاني من البطالة، وزيادة دخل المزارعين عن طريق زيادة إنتاجهم وبتكاليف أقل، إذ أنه بمجرد رفع متوسط الكثافة المحصولية بمقدار 0.1في المائة سنوياً خلال السنوات العشر القادمة فإن ذلك يعني إضافة ما يتراوح بين 5.5و 6مليون هكتار محصولي.

آفاق التوسع الرأسي في الانتاج:

يعتبر تطوير وزيادة إنتاجية وحدة المساحة أسرع عائداً ومردوداً من التوسع الأفقي إلا أن ما أمكن تحقيقه في إطار إنتاجية الأرض الزراعية في الدول العربية يعتبر متواضعاً بالمقارنة مع ما تحقق في الدول الأخرى، مما يدل على وجود فجوة واسعة بين الإنتاجية الحالية لمساحات واسعة من الأراضي المزروعة والإنتاجية الممكنة لتلك الأراضي. وتشير تقديرات منظمة الزراعة والأغذية الدولية) الفاو (إلى أن مساهمة التوسع الرأسي في زيادة إنتاج الحبوب في الدول العربية حتى عام 2020قد تصل إلى 70في المائة مقابل 30في المائة

لمساهمة التوسع الأفقي. أي أنه سيكون لإنتاجية وحدة المساحة الدور الحاسم في زيادة الإنتاج الزراعي خلال السنوات القادمة مع ملاحظة أن تطوير الإنتاجية لا يتوقف على الطاقة الإنتاجية للأرض وإنما يتوقف على التقنيات والمدخلات التي ستوظف وعلى كفاءة توظيفها،

الجدول رقم (03) مؤشرات الإنتاجية في عدد من الدول العربية والدول الأخرى

الدول	إنتاجية العامل الزراعي بالدولار (2005-2003)	إنتاجية الحبوب (كجم / هكتار) (2005-2003)	متوسط كمية السماد (كجم / هكتار)
مصر	497	7,545	572
سورية	1,196	1,786	73
المغرب	719	1,243	52
السودان	371	650	4
السعودية	5,523	4,559	99
هولندا	23,396	8,309	564
الولايات المتحدة	23,066	6,443	114

(المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي ، 2008)

أثر التصحر وتدهور التربة على إنتاجية الأراضي الزراعية:

تتميز الدول العربية بالمناخ الجاف وشبه الجاف وتفاوت درجة الحرارة بين الليل والنهار وشدة الرياح، حيث تؤدي هذه الظروف المناخية إلى ارتفاع معدلات التبخر التي تصل إلى حوالي 2,500ملم/ السنة في شواطئ الخليج العربي وجنوب البحر الأحمر، إلى جانب فقدان 85في المائة من الأمطار في المناطق الجرداء. وتتعرض الأراضي الزراعية العربية للتدهور نتيجة الانجراف والتملح واستنزاف وإجهاد التربة والتوسع العمراني والإفراط في تجزئة وتفتيت الأرض المزروعة. ويتراوح معدل خسارة التربة من الانجراف بين 2 – 3ملم في السنة، آما يتراوح وزن التربة المنجرفة بفعل المياه في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بين 10و 200طن/ هكتار/ سنة، ويرتفع هذا المعدل إلى حوالي 250طن/ هكتار/ سنة في السفوح السورية والمغربية. وقد تفاقمت ظاهرة التصحر في الدول العربية وتعاظمت آثارها السلبية خلال العقود الأخيرة على آافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بسبب غياب ضوابط صيانة وحماية التربة والأراضي. (فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية ، 2007 -2008)

الجدول رقم (04) المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر في الدول العربية عام 2007

(ألف كم^2)

الإقليم	المساحة المتصحرة	المساحة المهددة بالتصحر
المغرب العربي [1]	4734	1,008
حوض النيل والقرن الإفريقي [2]	1897	1,221
المشرق العربي [3]	259	357
شبه الجزيرة العربية [4]	1,970	973
المجموع	**8,860**	**3,559**

(المصدر: المنطقة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي ، 2008)

وقد بلغت مساحة الأراضي الصحراوية في الدول العربية حوالي 8.86مليون آم 2في عام ،2007أي نحو 63في المائة من مساحة الدول العربية. وتتركز معظم الأراضي الصحراوية في إقليم المغرب العربي، إذ تمثل المساحة المتصحرة حوالي 78في المائة من مساحته الإجمالية مقابل 63في المائة في إقليم شبه الجزيرة العربية و45في المائة في إقليم حوض النيل و36في المائة في إقليم المشرق العربي. وتقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 3.6 مليون آم 2أي بنسبة 25في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية.

كفاءة استغلال الموارد المائية في الانتاج الزراعي

تعتبر المنطقة العربية من أآثر مناطق العالم جفافاً حيث تقع نسبة آبيره منها في الصحراء الكبرى التي تعاني من ندرة الأمطار. وتتميز معدلات الهطول المطري في الدول العربية بالتذبذب حيث تتفاوت آمياته وآثافته من عام إلى آخر، آما أن توزيعها متفاوت من دولة إلى أخرى. وتقدر الموارد المائية المتجددة في الدول العربية بحوالي 338مليار متر مكعب تشكل حوالي 2في المائة من المياه المتجددة في العالم. ولا يتعدى معدل نصيب الفرد من المياه المتجددة 760 متر مكعب في السنة مقابل 7,000متر مكعب للفرد سنوياً على مستوى العالم.

استغلال المياه السطحية: تقدر الموارد المائية السطحية العربية المتاحة بحوالي 296مليار م 3سنوياً وفي المتوسط العام يأتي 70في المائة من تلك الموارد من خارج الدول العربية. وتستغل المياه السطحية لأغراض الري، حيث يحظى قطاع الزراعة بحوالي 89في المائة من جملة هذه الموارد، بينما تبلغ حصة القطاع المنزلي 6في المائة وحصة القطاع الصناعي 5في المائة. وبلغت جملة المياه السطحية المستثمرة لإغراض الري حوالي 201مليار م 3في عام 2007 بنسبة استرداد وصلت إلى 68في المائة من المياه السطحية المتاحة، بينما بلغ حجم الطلب للإغراض الزراعية حوالي 354مليار م 3في نفس العام. وبالتالي، فإن العجز في المياه للأغراض الزراعية يقدر بحوالي 20في المائة، حيث يتم تغطية جزء يسير من هذا العجز من المياه الجوفية ومياه الصرف المعالجة. وما من شك في أن الوضع المتدني للموارد المائية السطحية من حيث الكميات المتوفرة وفي ظل الظروف المناخية غير المواتية يضع عبئاً آبيراً على مصادر المياه الجوفية التي يعول عليها آثيراً في تأمين الاحتياجات المائية العربية الكبيرة لإغراض الإنتاج الزراعي، (فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاآتفاء والتبعية ، 2008-2007)

الجدول رقم). (05) الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي حسب مصادرها.

(مليار م^3)

الموارد المائية السطحية	الموارد المائية الجوفية			مجموع الواردات المائية المتجددة السطحية والجوفية	الموارد المائية غير التقليدية		مجموع الموارد المائية المتاحة
	المخزون	التغذية السنوية	المتاح		مياه التنقية	مياه التحلية	
296.4	7734	42	35	338.4	8.1	2.5	349

(المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة السمكية في الوطن العربي ، 2008)

استغلال المياه الجوفية: يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بحوالي 7,734مليار م3. آما يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بنحو 42مليار م ،3حيث تبلغ الكميات المتاحة منها للاستجرار حوالي 35مليار م3. وتتكون مصادر هذه المياه من أحواض مائية مشترآة بين مجموعة من الدول المتجاورة. ويتعرض مخزون المياه الجوفية للاستغلال الجائر، آما يتم تجاوز معدلات التغذية السنوية، مما يؤثر سلباً على التوازن الطبيعي للطبقات الحاملة للمياه آماً ونوعاً. ويؤدي هذا الوضع إلى انخفاض مستويات المياه الجوفية، وتدهور نوعية المياه بفعل تغلغل مياه البحر المجاورة، وتملح التربة، وجفاف بعض العيون والأفلاج، وزيادة آلفة ضخ المياه بجانب الآثار البيئية السلبية.

استخدامات الموارد المائية في الزراعة العربية:

تقدر المساحة المزروعة بواسطة الري في الدول العربية بحوالي 10 مليون هكتار يستخدم في ريها حوالي 162مليار م 3.وتقدر الموارد المائية السطحية والجوفية المتجددة سنوياً وغير المستغلة بحوالي 176مليار م 3نظراً لضعف كفاءة الري التي تتراوح بين 50في المائة و60في المائة، حيث تنخفض هذه النسبة في بعض مناطق الري بالغمر. وتنتشر طرق الري السطحي

التقليدي على نطاق واسع في الدول العربية إذ تغطي حوالي ثلاثة أرباع إجمالي المساحة المروية، مقابل حوالي 15في المائة بالرش وحوالي 10في المائة بالتنقيط.

وتقدر بعض الدراسات أن تحسين كفاءة الاستخدام إلى مستوى 70في المائة سوف تؤدي إلى توفير حوالي 50مليار م3 في السنة من المياه، أي حوالي ثلث الكمية المستخدمة في الزراعة. وفي ظل العجز المائي المتوقع في السنوات القادمة بسبب محدودية الموارد المائية وقلة استغلالها، يتوقع أن يبلغ العجز حوالي 369مليار م 3في عام ،2020أي حوالي ضعفي الكميات المستغلة حالياً في الزراعة. ويمثل العجز المائي للأغراض الزراعية أزمة حقيقية تواجه تحقيق الأمن الغذائي العربي.

الجدول رقم (06) بعض مؤشرات توفر وكفاءة استخدام الموارد المائية والأرضية في الدول العربية.

المؤشر	الوضع العام 1990	الوضع العام 2007
نصيب الفرد من الموارد المائية (م3)	1107	760
كفاءة منظومة نقل المياه	-	%76
كفاءة نظم الري الحقلي التقليدية	-	%50
نسبة الأراضي المروية بنظم الري التقليدية	-	%85
تقديرات الفاقد السنوي من مياه الري (مليار م3)	-	90

(المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.)

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي

من أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي نجد ما يلي

1- العوامل الديمغرافية:

يمثل العامل الديمغرافي بعدا هاما في ظهور واستفعال مشكلة الغذاء في العديد من الدول، حيث ينتابها موجة من الزيادة السريعة في عدد السكان إلى الحد الذي أصبحت الحالة في بعضها توصف بأنها تواجه انفجارا سكانيا. وقد زاد تأثير العامل الديمغرافي في ارتفاع مستوى الطلب على الغذاء وظاهرة الهجرة الداخلية من الأرياف نحو المدن، والمناطق الحضرية. داخل البلد الواحد أو بين الدول (الطالبة للعمالة)، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق. (مليكة، 2009، صفحة 08)

كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي إجمالا في معظم الأقطار في العقد الماضي إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك، والى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من

طرف القطاعات الأخرى. وقد أثبتت الدراسات أن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر مقارنة بالريف، فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية

وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط. النمط الاستهلاكي المستورد ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يطوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعا.

2- العوامل الطبيعية:

تتحكم العوامل الطبيعية في الإنتاج الزراعي تحكما كبيرا في العالم بصفة عامة والدول المتخلفة بصفة خاصة.

وتشمل العوامل الطبيعية بصفة أساسية الأراضي الصالحة للزراعة والظروف المناخية وكمية الأمطار المتساقطة، وتوزيعها على مدار السنة

أ. الأراضي الصالحة للزراعة:

لقد أصبحت الأراضي الصالحة للزراعة محدودة، وقد بلغت حدود طاقتها الإنتاجية في العالم وخير مثال على ذلك انخفاض المساحة المزروعة في العالم تحت ضغط الكثافة السكانية. حيث نجد في أفريقيا يعاني سكانها من الجوع أكثر من غيرها من القارات مازال حوالي 86%من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغلة رغم خصوبتها وتوفر المياه لريها3.ولا يستثمر العالم العربي إلى حوالي 22.5%منالأراضي القابلة للزراعة وحوالي55% من المياه المتوفرة.

ب. الموارد المائية والظروف المناخية:

يعد نقص الماء وسوء استغلال ما هو متوفر منه، وعدم ملائمة الظروف المناخية في أغلب الدول المتخلفة من أهم العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي. إن اعتماد أغلب المساحات المزروعة وخاصة الحبوب في الدول العربية على الأمطار يعرض الإنتاج الزراعي للتقلبات الحادة، ويعوق استخدام أساليب الإنتاج الحديثة، ويعرقل الأنواع الضرورية لتطوير الإنتاج الزراعي الغذائي والملاحظ أن ظاهرة الجفاف والأمطار الإعصارية، والفيضانات تلحق بالإنتاج الزراعي. بالإضافة إلى الظروف المناخية الغير مواتية في معظم الدول العربية إثر على المساحات الإنتاجية ومن ثم الإنتاج لعدد من السلع الغذائية الرئيسية وخاصة الأكثر اعتمادا على الأمطار.

وهنالك أيضا عدم توفر الأمن الذي تتعرض له البيئة بسبب نقص المياه مثال فقدان أو ندرة العادات الجمالية وموت الحياة البرية.

وأخيرا فإن فقدان الأمن المائي قد يكون مكلفا وغير مريح للمستخدمين الذين أقاموا مستوياتهم المعيشية والأدوات المنزلية والبيئية العاملة مع الأساس استخدام كميات وفيرة من المياه وهو مؤشرها لا يمكن الاستغناء عنه في معادلة الأمن الغذائي. (القاسم، 1993، الصفحات 99-102)

3- العوامل التنظيمية:

تختلف العوامل الاقتصادية المؤثرة في الإنتاج الزراعي عن العوامل الطبيعية بمرونتها أي بقابليتها للتغيير من وقت لأخر مع ارتفاع درجة التحكم فيه.

السياسات الاقتصادية:

لقد تبينت الدول النامية نماذج للتنمية تعطي أولوية للصناعة، وسكان الحضر اعتقادات أن الصناعة هي القطاع الذي يحقق التقدم الاقتصادي في حين أهملت الزراعة في إطارها المحلي أو الإقليمي سواء من حيث نسبة النفقات الاستثمارية المخصصة لها، أو من حيث سياسات تسعير السلع الزراعية والغذائية، أو من حيث توفير الخدمات الاجتماعية، والاقتصادية في المناطق الريفية .إن كثير من اقتصادي التنمية لم يعيروا القطاع الزراعي إلا أهمية ضئيلة نسبيا مع بعض الاستثناءات رغم قول بعض الاقتصاديين أنأي ثروة صناعية تحدث لا بد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان.

يعتبر إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة، وفي المراحل الأولى لظهور بوادر الأزمة الغذائية، أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي، بالإضافة إلى عدم نجاح السياسات الزراعية المتبعة للحد من التبعية الغذائية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتيز

المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي

هناك عدة مؤشرات للأمن الغذائي، لعل أبرزها تتمثل في:

1-مؤشرات الكفاية :وتتمثل هذه المؤشرات في:

-التغير النسبي في الإنتاج والاستهلاك.

-التغير النسبي في الصادرات والواردات.

-معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية.

الاعتماد الذاتي :يشير إلى قدرة الدول على الاعتماد على مصادرها الذاتية في مواجهة الاحتياجات الغذائية للسكان.

حجم الفجوة الغذائية : تبين مدى الاعتماد على الإستراد لتغطية حجم هذه الفجوة، ولعل أهم

أ-مؤشرات قياس التبعية الغذائية نجد :

ب-مؤشر مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء.

ج-مؤشر مدى التركز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد.

د-مؤشر نسبة جملة المدفوعات المرتبطة باستراد الغذاء إلى حصيلة الصادرات.

ذ-مؤشر مدى الاعتماد على القروض و المنح الاجتماعية في تمويل الواردات الغذائية.

ر-مؤشر مدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية، لأسباب سياسية أو عسكرية أو

ح-اقتصادية بدلالة المخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية إلى جملة الحاجات الغذائية.

كلما اتسع حجم الفجوة، كلما أصبح البلد أكثر انكشافا للدول المصدرة للغذاء، وتقاس حجم الفجوة الغذائية كما يلي :(سارة، 2018)

حجم الفجوة الغذائية = الإنتاج – الاستهلاك

2-مؤشرات القدرة على الحصول على الأغذية

-أ مؤشرات المتعلقة بالدخول.

- ✓ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- ✓ متوسط الدخل الحقيقي للأفراد.
- ✓ **ب-المؤشرات المتعلقة ب لأا سعار.**
- ✓ مستويات الأسعار
- ✓ مستوى الأسعار القياسية
- ✓ **3-المؤشرات المتعلقة بثبات الإمدادات الغذائية**
- ✓ مؤشرات الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية.
- ✓ التغير النسبي في حجم المخزون

4-المؤشرات المتعلقة بالأمن التغذوي

- ✓ متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية النباتية.
- ✓ متوسط نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية والسمكية.
- ✓ معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون

5 – مؤشرات نقص التغذية

- ✓ عدد من يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.
- ✓ عدد ناقصي التغذية.

ومن المقاييس التي تحدد الأمن الغذائي لبلد ما نجد:

- ✓ نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتجية.

- ✓ نسب الإنتاج الزراعي المصدر إلى الإنتاج الزراعي المستورد.
- ✓ نسب قيمة الإنفاق على الغذاء من إجمالي الدخل القومي.
- ✓ التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- ✓ متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي.
- ✓ نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي.
- ✓ نسبة المخزونان الغذائية إلى مقدار الاستهلاك السنوي

تتعدد أبعاد الأمن الغذائي بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وحتى العقائدية، وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما يلي:

المطلب الثالث: العناصر الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي

إن موضوع الأمن الغذائي مرتبط ومرتبط بعدة عناصر وجوانب ولا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تحقيقها والاهتمام بها، ومن أبرز العناصر الاستراتيجية لأي دولة من أجل تحقيق أمنها الغذائي مايلي:

1) الموارد الزراعية

من أبرز العناصر التي تساعد في تحقيق الأمن الغذائي في ظل توفر الموارد لمالية هي الموارد الزراعية، وليس بالضرورة عدم توفرها يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي بل يرجع ذلك إلى سياسة الدول في هذا المجال ويمكن تصنيف هذه الدول إلى أربعة أصناف. (الدين، 2018، الصفحات 10-14)

- ➢ **الصنف الأول**: في حالة البلد أن اهتلاك الموارد الزراعية والاقتصادية ويحقق أمنه الغذائي، وبذلك لا تملك هذه الدولة مشكلة غذائية.
- ➢ **الصنف الثاني**: في حالة بلد لا يمتلك الموارد الزراعية ويمتلك إلى جانب آخر الموارد الاقتصادية، ومن جانب آخر يعيش البلد مناخا إقليميا ودوليا سلميا وتعاونيا، ففي هذه الحالة البلدان يعيش في أمنغذائي، أما العكس عندما يكون المناخ غير سلمي وفي ظل عدم التعاون الدولي والإقليمي فهنا تقع الأزمة.
- ➢ **الصنف الثالث**: في حالة بلد يمتلك الموارد الزراعية ويفتقر للموارد المالية، هذه البلدان تبقي تحت رحمة من يدعمها ماليا وهو الجانب الذي تعاني منه بعض البلدان العربية التي تمتلك موارد زراعية نحسد عليها كالسودان، ومنه تبقى الإدارة السياسية حاجز أمام تحقيق الأمن الغذائي.
- ➢ **الصنف الرابع**: في حالة بلدان لا تمتلك لا موارد زراعية وإلى جانب آخر فقيرة من حيث الموارد المالية والاقتصادية، وهو الذي تعاني منه بعض الدول النامية وهذا ما أدى إلى انتشار المجاعة والفقر ويؤدي إلى أزمة غذائية في المدى البعيد وهذا ما هو حاصل حاليا مع دول القرن الإفريقي.

2) الإنتاج الغذائي

إن من أهم مفاهيم الأمن الغذائي تلك التي تتعلق بدرجة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، إذ أنه قياسنا للحجم الحقيقي للأمن الغذائي يعتمد على قدرة الموارد المحلية الزراعية على تغطية الاحتياجات الغذائية للأفراد ويمكن حسابها عن طريق المعادلة التالية:

من خلال نسبة مشاركة الإنتاج الوطني في تغطية الاحتياجات الغذائية الفعلية للمستهلكين ونحصل بذلك على رقم نسبي فإذا كانت النسبة75% :فالنسبة تغطي 75%من احتياجات البلد محليا من مادة غذائية معينة وكلما كانت النسبة أعلى ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي والعكس صحيح.

يمكن ذكر ملاحظتين حول الحجم الحقيقي للأمن الغذائي:

- ✓ إن الأمن الغذائي يركز على رفاهية المستهلك من الغذاء فإذا كان بلد ما يحقق الاكتفاء الذاتي في مادة غذائية معينة ويضع معوقاتها لاستيرادها، ومن ثم حصول المستهلك على كمية قليلة من هذه المادة الغذائية وبذلك لا توجد رفاهية فيها وبذلك لا نصل إلى تمتع في الأمن الغذائي.
- ✓ ويمكن ذكر ملاحظة أخرى للإنتاج الغذائي وهو ما يتعلق بالأمن الغذائي غير الظاهر) الصوري) ، وهو تحقيق الأمن الغذائي لمادة غذائية معينة بينما يستورد هذا البلد معظم مدخلات إنتاج هذه المادة من عمالة وأسمدة وبذور وآلات...إلخ، ومن هنا فهناك تضليل في قيمة الأمن الغذائي لهذه المادة، ولا يعبر عن الواقع وإذا كانت المدخلات محليا فهي تحقيق الأمن الغذائي النسبي.
- ✓ وخلاصة فإن الإنتاج الغذائي يكون فعالا ومجديا، عند الموارد الضرورية والأساسية أولا من أجل الوصول إلى ضرورية الاستهلاك ومنها إلى تحقيق الأمن الغذائي.

3) عناصر الدالة الاستهلاكية

الدالة الاستهلاكية هي العلاقة بين الاستهلاك ومجموعة من المتغيرات الأساسية من دخل، سعر، ذوق، وعدد السكان، حيث يعبر عنها بالشكل التالي:

الاستهلاك =د (الدخل، السعر، الذوق، عدد السكان)

من هذه المعادلة فان دخل الاستهلاك هو العامل المحدد للسلوك والقدرة الشرائية للمستهلك، ومن غير الممكن تلبية الحاجات دون دخل إلا حالة هبة أو إعانة.

من جانب آخر فان الدخل يتأثر جدا بسعر في القدرة الشرائية، ومن هنا فمهما كان الفارق في دخل الفرد بين بلد وآخر إلا على حساب أسعار المواد الغذائية فمثلا الدخل في مصر ضعيف إلا أن المواد الأساسية بأثمان رخيصة ولكن عكس ذلك تجده في دول مجلس التعاون الخليجي حيث أن سعر المواد الضرورية مرتفع، ومن جانب الذوق فلا يمكن قياسه بوحدات

نقدية كالدخل والسعر، إذ يصعب قياسه لأنه متعلق بمواقف شخصية وفهم ذاتي للأشخاص وهو مختلف من شخص لآخر، وفي حالة دراستنا الاستهلاك على المستوى القطري نجد أن عدد السكان عامل هام في تحديد حجم الاستهلاك الوطني، وهذا ما نجده من اختلاف في استهلاك الأقطار للمواد الضرورية كالقمح مثلا بين بلدين يتباينان في حجم السكان. (محمد هـ.، 2019)

إذا تطرقنا إلى آلية السوق وعوامله من عرض وطلب فإن السعر يكون حرا في تحديد مستواه، حيث يعتبر سعر السوق سعر حقيقي ويعبر عن الواقع الاقتصادي من جانب العرض والطلب، ومن هنا فالسعر لا يميز بين الغني والفقير، وقد يؤدي هذا الوضع إلى حرمان الفقراء من بعض السلع، هنا تلجأ الدولة للتدخل (خاصة السلع الضرورية) بتحديد سقف الأسعار كحماية المواطنين ذوي الدخل المحدود.

4) التجارة الخارجية

على عكس الاكتفاء الذاتي الذي يعتمد على الإنتاج المحلي ويتجنب التجارة الخارجية والاعتماد على الذات ويكون إلا في حالة التصدير، فان الأمن الغذائي يستخدم التجارة الخارجية لضبط ضروريات السوق المحلية من جانب، ومصلحة الإنتاج المحلي من جانب آخر، وأخيرا من جانب السوق الخارجية، كيف ذلك؟

من البديهيات أن التجارة الخارجية تعتمد على الصادرات والواردات، ومن هنا يجب مراعاة السوق المحلية لتحقيق التوازن بين المطلوب والمعروض من السلع، فيكون الاستيراد مغطي للعجز في حالة زيادة العرض عن الطلب ووجود فائض في السوق يؤدي إلى انخفاض الأسعار مما يضر بالمنتجين المحليين فتتوازن السوق بالتصدير، ومن غير اللائق نشاط حركة الصادرات في وقت تكون السوق فيه عاجزة ، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار من جديد والمتضرر في هذه الحالة هو المستهلك، وفي نفس الوقت ليس من الحكمة الاستيراد في مواسم التي يكون فيها الإنتاج المحلي مرتفع يؤدي إلى إغراق الأسواق بنفس السلع فتتدهور بذلك الأسعار وتأثر سلبا على المنتجين. من هذا الوضع يجب دراسة مواعيد الاستيراد والتصدير في سياسة التجارة الخارجية لتحقيق الأمن الغذائي مع مراعاة الأسعار والمنتجين والتوازن بين العرض والطلب. (سهيلة، 2019-2018)

5) التخزين

لا يمكن شرح مرادف الأمن الغذائي على انه وجود احتياطي للغذاء أو التخزين حتى عند أهل الاختصاص، إلا انه عنصر هام من أدوات الأمن الغذائي لان هذا الأخير يقوم على الاحتفاظ بمخزون غذائي يمكن الإفراج عنه عند الحاجة مما يجنب الدولة من الوقوع في مشكلة غذائية.

أما في البلدان النامية يصعب تخزين كل شيء أمام الموارد المالية النادرة وكذلك وسائل التخزين الغير حديثة، فيجب تخزين المواد واسعة الاستهلاك وبتكاليف معقولة. ويمكن وضع مواصفات للمادة المخزنة التي تمنحها صفة إستراتيجية في خمسة نقاط:

1.5) انتشار الاستهلاك :أن تكون المادة المخزنة واسعة الاستهلاك وتدخل في العادات الغذائية للبلد ولكل فئات الدولة دون استثناء.

2.5) تكرار الاستهلاك :أن تكون الوجبات متقاربة زمنيا من حيث الاستهلاك ومتكررة وهذا ما يجعلها مهمة للجميع.

3.5) القيمة الغذائية العالية :يلزم تخزين السلع الغذائية ذات المحتوى الغذائي.

45) اعتدال سعرها :يجب تخزين هذه المادة بقيمة متدنية السعر لتعم في تناولها جميع المواطنين وهذا ما يجعل المادة ذات مرونة طلب دخليه وسعريه متدنية.

5.5) سهولة الحصول علها وتوفرها في الأسواق :يجب أن تكون المادة الغذائية المخزنة ذات قيمة إستراتيجية، وتعتبر القمح والزيت المتصدرة في قائمة المواد الغذائية ذات القيمة الإستراتيجية.

6) **السياسة الغذائية العامة**

هي الأهداف والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، وهذا اعتمادا على الموارد الذاتية، وفي حالة عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي كليا تركز على تحقيقه في المواد الغذائية الضرورية، وان لم تستطع تحقيقه حتى في هذه الحالة تلجا الدولة إلى رفع درجة الاكتفاء الذاتي فمثلا إذا بلغت درجة الاكتفاء الذاتي لبلد ما من القمح 40%فانه على المدى القريب من غير الممكن تحقيق نسبة 80%او،90% ولكن من الممكن جدا الوصول إلى 45%أو حتى 50%بالمدى القريب وهذا مدلوله جيد خاصة في الدول النامية الفقيرة.

7) **البيئة الجيوسياسية**

يقصد بالبيئة الجيوسياسية، الجو السائد في أي دولة سواء كان في حالة سلم أو في حالة غير مستقرة، وكذالك في إطار التعاون الإقليمي والدولي أو غيابه مما يهدد الأمن الغذائي خاصة للدول التي تعاني عجزا في مواردها الذاتية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتضطر إلى الاستيراد من اجل تحقيق الأمن الغذائي، إن الدول المتقدمة تعتبر تصدير المواد الغذائية الضرورية للاستهلاك سلاح ضغط سياسي ضد الدول المستوردة، وذالك من اجل سيطرتها على الخبرات المختلفة للدول النامية وعلى رأسها الطاقة، فيجب إعادة النظر في كل استراتجيات التعامل مع قضايا ومشاكل الآمن الغذائي ذلك بالاعتماد على الذات، أو حتى على مستوى التكامل الإقليمي وهذا لا يكون إلا بإرادة سياسية قوية.

المبحث الثالث: حدود الأمن الغذائي

تعتبر الأزمة الغذائية أي أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية)2007-2008) من أهم المشاكل المعاصرة التي تأثر بشكل كبير على المحيط العالمي ونظامه الجديد، ولتجنب هذه الوضعية يجب التطرق للأمن الغذائي من خلال النقاط الثلاث:

المطلب الأول: حدود الأمن الغذائي

إن إشكالية الأمن الغذائي تبقى مطروحة بغزارة للسنوات القادمة في ظل المعطيات البنيوية والتي تحدد بشكل كبير أفق إمكانيات التوسع الزراعي من حيث الكميات المنتجة على الرغم من الوفرة النسبية للغذاء على النطاق العالمي، حيث تجاوز إنتاج الغذاء خلال الخمسين سنة الأخيرة من القرن العشرين نسبة النمو السكانية وكان ذلك بفضل المكاسب المحققة في إنتاجية عناصر الإنتاج، قد تحقق ذلك نتيجة التطور الهائل في أساليب الاستغلال داخل الدول المصنعة وما ترافق معها بما يعرف بالثورة الخضراء داخل البلدان النامية والتي كانت بداياتها الأولى في الهند سنة 1966.لكن على الرغم من ذلك فإن كثير من البلدان النامية ومئات الملايين من الفقراء لا يشاركون في هذه الوفرة وذلك أساسا نتيجة ضعف قدرتهم الشرائية، وبناءا على لتعريفات السابقة للأمن الغذائي والواردة في المبحث الأول فإن الوفرة في الغذاء والقدرة على الحصول عليه تمثلان العنصران الأساسيان في تحقيق الأمن الغذائي. قد مكنت الوفرة النسبية للغذاء من تحسين الوضعية الغذائية لقرابة أربعة ملايير من مجموع ستة ملايير من البشر .فيما يبقى اثني مليار نسمة يعانون من نقص خطير في الغذاء، منهم ثمان مائة مليون نسمة يعانون من ما يشبه حالة من المجاعة المزمنة وهذه الوضعية تطرح تساؤلا عن الأسباب التي أدت إلى تفاقمها في ظل الظروف الاقتصادية والبيئية الحالية والمستقبلية .(القصاص، 2009)

فعامل الأرض :لا شك انه العامل الرئيسي في الاستغلال الزراعي وإنتاج الغذاء، لكنه مورد محدود وقد تزداد محدوديته في السنوات القادمة بفعل الزيادة السكانية والتي تقلص مجال هذا المورد في ضوء محدودية التوسع الزراعي، فالمساحات الزراعية النافعة نسبة لعدد السكان تظل تتقلص باستمرار وهو ما نوضحه من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (07) المساحات الزراعية المفيدة لبعض البلدان في العالم وفق معامل) الأرض/الإنسان)

البلدان	هكتار / الفرد
روسيا	1.80
الو.م.الأمريكية	1.75
فرنسا	0.56
أوربا الشرقية	0.55
الإتحاد الأوربي	0.40
الهند	0.19
الصين	0.08
اليابـان	0.04
الجزائر	0.14

)Source : BRUNO PARMENTIER, Nourrir L'humanité ,Les grands problèmes de l'agriculture mondiale au ، (2007,.

يتضح لنا من خلال الجدول أن أكبر مساحة زراعية مفيدة يمكن أن يستفيد منها الفرد توجد في روسيا بمقدار 1.80هكتار للفرد، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بما مقداره 1.75هكتار للفرد، ثم تقل المساحة عن الهكتار للفرد في كل من فرنسا، أوربا الشرقية، الإتحاد الأوربي، الهند بينما تبلغ في الجزائر 0.14هكتار للفرد بنسبة 8 %مما يتمتع به الفرد في روسيا، وتبلغ المساحة أدناها في كل من الصين، اليابان وتقدر ب 0.08و 0.04هكتار للفرد على الترتيب وهو راجع لحجم السكان المرتفع.

يقدر خبراء المنظمة العالمية للتغذية والزراعة أن فرص توسع المساحات الصالحة للزراعة تبقى ضئيلة ومنحصرة أساسا داخل البلدان النامية حيث لا تتجاوز للسنوات المقبلة نسبة12 % .

الماء :نظرا لضرورته يبقى عنصر الماء من حيث وفرته أو ندرته في كثير من الأحيان وطرق استخدامه يشكل أهم العناصر البيئية على الإطلاق .فالماء عامل حاسم في النشاط الزراعي وتتوقف على مدى وفرته وطرق استخدامه نتائج دورة الإنتاج الزراعي .ونوضح ذلك من خلال الجدول الآتي الذي يوضح الكمية المتوسطة من الماء الضرورية للإنتاج الزراعي لبعض المحاصيل . (القصاص، 2009)

جدول رقم (08) الحجم المتوسط من الماء الضروري للإنتاج الزراعي عموما

المحاصيل	لتر ماء / كلغ	المحاصيل	لتر ماء / كلغ
القمح	1.100	لحم البقر	13.500
الأرز البعلي	1.400	الدجاج	4.100
الأرز المسقي	5.000	الحليب	3.000
الصويا	2.700	الجبن	5.000
القطن	5.200	البيض	2.700

Les grands problèmes de l'agriculture ,humanité'source: BRUNO PARMENTIER, Nourrir L)
(2007 ،mondiale au

من خلال الجدول يتضح لنا أن الكمية المتوسطة الضرورية للحصول على واحد كيلوغرام من محصول ما تختلف من منتج لآخر، فتبلغ 13.5لتر بالنسبة للحم البقر كأكبر حجم و تقدر بـ1.1لتر بالنسبة للقمح، ويتراوح الحجم بين القيمتين بالنسبة لمحصول (الأرز، الصويا، القطن، لحم الخنزير، الدجاج، الحليب، الجبن، البيض).كما تختلف النسب من منطقة إلى أخرى و من محصول إلى آخر ، وهي تخضع لعدة عوامل مناخية وتكنولوجية و بيولوجية.

يعتبر الماء من العناصر النادرة نسبيا، .فالكمية القابلة للاستعمال لا تتعدى 03%مما هو متاح في الطبيعة و التي تتركز في البحار والمحيطات والكتل الجليدية الكبرى المتواجدة بالقطبين الشمالي والجنوبي .إضافة إلى ندرته، يبقى الماء موزعا بصور وكميات غير متجانسة على مناطق مختلفة من الأرض .حيث تحظى البلدان الصناعية بأكبر الكميات المتاحة من الماء .كما أن الزراعة تبقى أول القطاعات الاقتصادية استخداما لعنصر الماء، حيث تتجاوز حصتها حاليا70 %1. غير أنه في الآونة الأخيرة أصبحت قطاعات النشاط الحضري والصناعي تنازع الزراعة استخدامها لهذا العنصر وتلحق به الضرر المتزايد من

خلال حالات التلوث المتفاقمة، بل أصبح عنصرالماء عاملا متزايد الخطورة على الحياة الإنسانية نتيجة التقلبات المأسوية في المناخ وانعكاساتها الكارثية على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

تضافرت كل هذه الأعراض وتعقدت بفعل ظاهرة أخرى لا تقل خطورة وتفاعلت معها وهي "الاحتباس الحراري "بفعل الإصدار الكبير و المفرط لثاني غاز الكربونCO_2) (على الرغم من أهميته للحياة على وجه الأرض .فلولا وجود ثاني غاز الكربون، يقدر الخبراء أن درجة حرارة الأرض كانت ستكون ، 18 °بدلا عن 15 °وهو المعدل المعروف حاليا.

كما تبقى العوامل الديموغرافية والأنشطة العمرانية، تلحق أضرارا فادحة بالأرصدة العقارية للأراضي الزراعية، تتمثل أهم مظاهرها في حالات الانجراف واستنزاف التربة والملوحة وتلوث المياه السطحية والباطنية بفعل الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات .وتقدر المنظمة العالمية للتغذية والزراعة أن 30%من الأراضي تبقى مهددة بالتصحر .

إلا أن الإشارة إلى هذه الجوانب ذات الشأن بموضوع إنتاج الغذاء وقدرة الإنسانية على توفيره، لا تسمح لوحدها بفهم طبيعة المشكلة الغذائية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المحددة لها، وهو ما أدى ببعض الاقتصاديين إلى محاولة فهم الأسباب والعوامل المؤدية لها.

ويمكن التطرق إلى وجهتي نظر الأولى تعتبر الزيادة السكانية العامل الحاسم في الموضوع، أما الثانية فتقدم حالة الفقر كعامل تفسير للظاهرة السابقة الذكر:

أ. الزيادة السكانية أو أطروحة "الانفجار الديموغرافي :"

لقد بلور T.R. MALTHUS في كتابه حول نمو السكان والذي أصدره سنة)1798 فكرة الزيادة السكانية كعامل أساسي في تفسير حالة البؤس والفقر الذي تعرفه البشرية)، حيث اعتبر أن الزيادة لدى الجنس البشري تبقى منحنى فطري مثله مثل باقي الكائنات التي تسعى مدفوعة بغريزة البقاء إلى التكاثر، وقد اعتبر أن الزيادة في موارد الغذاء تتزايد وفق متوالية حسابية، غير أن الزيادة السكانية تظل تتواصل وفقا لمتوالية هندسية وهو ما يؤدي إلى أن تتجاوز حاجات الناس من الغذاء ما هو معروض.

يعتقد MALTHUSأن المجاعات والحروب تبقى القانون الأقوى طبيعيا لحل معضلة الفارق بين الحاجات والمتاح من الغذاء، وبعد عقود من الزمن ظلت أطروحته تغذي الكثير من التحاليل ليس أقلها ما ورد في تقرير نادي روما حول حدود النمو وحالة كوكب الأرض لمعهدWATCH INSTITUT " WOULD"سنة ،1972وهي تقارير تضمنت وجهات نظر سلبية حول مستقبل الموارد المتاحة أمام البشرية والأخطار التي تحدق بها، وهذه الموارد تتمثل في: التربة، الماء، الموارد الصيدية والأنواع الحيوانية منها والنباتية ...الخ .وقد أجمعت التحاليل على أن التزايد المستمر للنشاط البشري سيفضي لا محالة إلى إنفاذ الموارد الطبيعية المتاحة وإلى حالات تلوث تكون لها عواقب كارثية.

من خلال أطروحة مالتوس يتضح أن من الوقائع تفندها وخاصة المعطيات الاقتصادية للنصف الثاني من القرن العشرين. مما جعل بعض الاقتصاديين يتجهون إلى استقراء المعطيات والبيانات الإحصائية للموارد الغذائية في العالم والتي أكدت الملاحظة أنها أهم مما كانت تعتقده "النظرية السكانية "لفهم ظاهرة سوء التغذية أو المجاعات

ب. الفقر أو القصور البنيوي للطلب على الغذاء

على عكس التيار الفكري السابق، فإن أصحاب هذا الاتجاه الجديد في تحليل المشكلة الغذائية، يعتقدون أن الفقر هو عامل مفسر بالأساس لظاهرة سوء التغذية والمجاعات وليس نتيجة لها، وعلى رأس هؤلاء الاقتصادي الهنديA SAN" "فقد اعتبر أن أطروحة"،MALTHUS"التي تجعل العلاقة جدلية بين سوء التغذية ونمو السكان غير كافية لفهم مشكلة سوء التغذية والمجاعات عموما.

لقد لاحظ SENمثلا أنه سنة 1943في خليج البنغال، فئات اجتماعية واسعة من الصيادين والمزارعين والحرفيين، تراجعت قدرتهم في الحصول على حاجاتهم من الأرز باعتباره مورد الغذاء الأساسي لسكان هذه المناطق من الهند وكان ذلك نتيجة تراجع قدرتهم الشرائية بسبب ارتفاع أسعار محصول الأرز بفعل الارتفاع الذي حصل في مستويات الطلب عليه في مناطق أخرى من الهند كانت تعرف رواجا اقتصاديا كبيرا خاصة في مناطق النشاط الصناعي والمناطق الحضرية الكبرى. (أمال، 2017)

المطلب الثاني: سياسات الأمن الغذائي

هناك العديد من السياسات التي تنتهجها الدول لغرض تأمين الغذاء للمستهلكين وذلك باستخدام جموعة من الأدوات الاقتصادية الزراعية نذكر منها:

1. السياسة الزراعية

لتحقيق الأمن الغذائي يستوجب تحقيق الإنتاج الكافي لتلبية حاجات السكان عند الأسعار التي لا تؤثر في القدرة الشرائية وبالتالي أي خلل في الأسواق الزراعية يستوجب تدخل الدولة عن طريق اتخاذ سياسة زراعية تعيد التوازن إلى السوق، لأن غياب الدولة يعني التبعية للأسواق الخارجية لتلبية الحاجات الغذائية، فالهدف من السياسة الزراعية هو ضمان إنتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الرفاه.

2. سياسة دعم الأسعار

يعتبر ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية نتيجة ارتفاع تكاليفها وتوجه الأفراد إلى الطلب على السلع الأجنبية نتيجة جودتها وانخفاض أسعارها من أهم الدواعي لتدخل السلطات العمومية في الأسواق الزراعية، ويكون شكل هذا التدخل عن طريق تقديم الدعم اللازم للمزارعين لضمان استمرارية الإنتاج وخاصة السلع الضرورية، وبالتالي ضمان أمنها الغذائي، ومن الدول التي اتبعت هذه الإستراتيجية اليابان فبالرغم من ارتفاع تكلفة إنتاج الأرز محليا عن تكلفة استيرادها إلا أن الحكومة تقوم بدعم منتجي الأرز، وهناك شكل آخر من أشكال الدعم وذلك من خلال قيام السلطة المختصة بخلق طلب جديد لرفع أسعار المنتجات عن مستواها الإداري لتشجيع المزارعين على الاستمرار في الإنتاج حيث تقوم بتخزين ذلك المنتوج واستعماله في حالة زيادة الأسعار عن المستوى المطلوب، وهذا النظام تم اعتماده داخل مجموعة الإتحاد الأوروبي.

3. سياسة تطوير الاستثمار

يعاني القطاع الزراعي في معظم الدول النامية من نقص الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ولتطوير الاستثمار الزراعي لخدمة الأمن الغذائي وجب على تلك الدول تهيئة مناخ الاستثمار المناسب للمستثمر، ويرى البعض أن مناخ الاستثمار يتضمن "كل السياسات والمؤشرات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية"، ويمكن التعبير عن مناخ الاستثمار وسياسات الاستثمار من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01) مناخ الاستثمار وسياسات الاستثمار

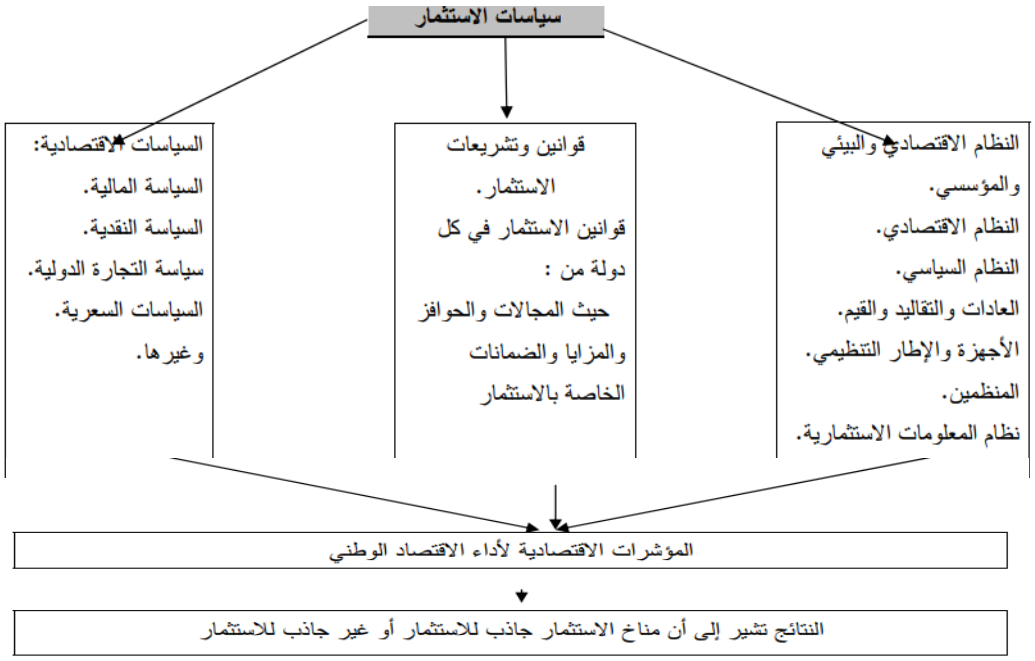

(المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997)

الهدف من جذب الاستثمارات هو زيادة إنتاج الغذاء بما يكفي لأفراد المجتمع ولتحقيق ذلك وجب على الدولة تشجيع برامج التنمية في المناطق الريفية للحد من الهجرة إلى المدينة مما يقلص مساحة الأراضي الزراعية الناجمة عن التوسع العمراني.

لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي يحتم على الدول تحريك الطلب عن طريق تشجيع الصناعات الغذائية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي مما يشجع

المنتج على زيادة استثماراته إما عن طريق التوسع الرأسي أو الأفقي.

4. سياسات التسويق

الهدف الأساسي من التسويق هو إيصال السلعة من المنتج إلى المستهلك بالنوعيات والكميات والأسعار المناسبة، وعليه يمكن تعريف التسويق الزراعي على أنه "ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية "، وكما هو معروف على أسواق السلع الزراعية في الدول النامية كثرة الوسطاء بها حيث تتشكل من

مزارعين إلى تجار جملة ومن ثم إلى تجار التجزئة وصولا إلى المستهلك، ويسعى المزارعون والوسطاء إلى بيع السلع الزراعية بأسعار تكفل لهم تحقيق الربح ما يعني وصول السلعة إلى المستهلك النهائي بأسعار عالية ما ينعكس سلبا على المنتج والمستهلك ويضر بقضية الأمن الغذائي.

هو ما يتعارض مع المفهوم الحقيقي للتسويق الزراعي وبالتالي فإذا أريد للتسويق الزراعي أن يصبح أداة من أدوات تحقيق الأمن الغذائي لا بد على الجهات المسؤولة إعادة هيكلة النظام التسويقي بما يعود بالمنفعة على المنتج والمستهلك.

5. سياسة تطوير التمويل والائتمان الزراعي

يتسم القطاع الزراعي بموسمية الإنتاج والدخل ما يعني مدة دوران رأس المال طويلة، وبذلك كان لزاما على الدول اللجوء إلى تطوير التمويل لضمان استمرارية الإنتاج فمثلا الدول العربية قامت بتحرير أسعار فائدتها بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التمويل الزراعي.

يعترض التمويل الزراعي مشاكل كثيرة تمثلت في أن المجازفة في الائتمان الزراعي كبيرة مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة على القروض الزراعية ما يجعل صغار المزارعين يمتنعون عن طلب تلك القروض وبذلك تبقى القروض حكرا على القادرين على تقديم الضمان، ولمواجهة هذا المشكل قامت الحكومات التدخل من خلال إقامة مؤسسات تعاونية أو بنوك حكومية لتكون مصدرا للائتمان الزراعي.

6. سياسة التخزين

يعكس المخزون من السلع الغذائية أوضاع المخزون من السلع الغذائية ومدى توفرها للمستهلك، وهناك نوعان من المخزون الغذائي2:

-المخزون العامل :يعتمد هذا المخزون على الواردات لتأمين حاجيات السكان خلال موسم إنتاجي معين، ويتفاوت حجمه من بلد إلى آخر حسب احتياجاتها.

-المخزون الإستراتيجي :وهو مخزون يستخدم للحالات الطارئة كالكوارث الطبيعية، حالات المقاطعة والحصار.

سياسة التخزين تختلف من دولة إلى أخرى حسب حجم الناتج المحلي الزراعي، ونظرا لأن الدول النامية تعتمد في جزء من غذائها على الخارج فيحتم عليها ذلك إقامة سياسة دائمة تحقق مخزونا غذائيا استراتيجيا يساعدها على تحقيق أمنها الغذائي.

7. سياسة التجارة الخارجية

تعرف السياسة التجارية على أنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق معاملاتها الاقتصادية الخارجية، وذلك بهدف التأثير عليها حجما أو نوعا أو كلاهما معا ".

من أهم أهداف سياسة التجارة الخارجية ما يلي :

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية مثل حماية غرب أوروبا للإنتاج الزراعي.

- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير.
- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي.

للوصول إلى الأهداف المرجو تحقيقها هناك مجموعة من الأدوات التي تستعين بها الدولة ونذكر البعض منها- :الرسوم الجمركية - .نظام الحصص.

-سياسة الحظر والمنع.

-إعانات التصدير

لأننا نجري دراستنا على موضوع الأمن الغذائي فإننا نقول بأنه من الصعب أو المستحيل أن تصل أي دولة إلى حد الاكتفاء الذاتي المطلق، وذلك يعود إلى عدم وجود ميزة نسبية وتنافسية في كل السلع، ولذلك فإن للتجارة الخارجية دور هام في إحداث التوازن من خلال إتباع سياسة حمائية في بعض السلع وتخفيف القيود على السلع الأخرى التي لا تستطيع إنتاجها محليا وذلك بالاستعانة بأدوات السياسة التجارية

المطلب الثالث: الأهم الإنجازات التي تمت في إطار الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين (2005-2025) خلال االفترة (2008 – 2020).

عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية العديد من الإتفاقيات والشراكات مع معظم المنظمات الإقليمية والدولية الرديفة خلال فترة عملها على تنفيذ الإستراتيجية خلال الفترة (2008-2020،) وذلك من أجل تنفيذ المبادرات والبرامج والانشطة التي تضمنتها إستراتيجية وخطط العمل السنوية للمنظمة. وقد حققت المنظمة بالتعاون مع دولها الأعضاء وشركاء التنمية من منظمات وصناديق تنموية إقليمية ودولية إنجازات مقدرة في إطار تلك الاستراتيجية، غطت كافة المجالات الزراعية والسمكية، وخاصة في مجالات التدريب وبناء القدرات، والدراسات والإصدارات الدورية والاستراتيجيات القطاعية، والادلة والقوانين استرشاديه واللوائح والمواد العالمية، إلى جانب وثائق المؤتمرات وورش العمل والإجتماعات الفنية ولقاءات الخبراء، وقواعد البيانات والشبكات المتخصصة، والإستشارات الفنية والمشروعات القطرية والقومية الرائدة، ومن أهم تلك الإنجازات:

1- تنفيذ العديد من المشروعات القطرية والإقليمية والقومية في مختلف المجالات الزراعية ومنها: تنمية وحماية الموارد المائية، تنمية الموارد الزراعية وحمايتها، نقل الثقافة الحديثة لزيادة الانتاجية والانتاج الزراعي، تحسين السلالات الحيوانية، وتحسين سبل كسب العيش في الريف العربي، وتنويع وزيادة دخول النساء وصغار المزارعين. ومن الأمثلة على تلك المشروعات: إنشاء العديد من السدود الترابية والبحيرات الجبلية وآبار تجميع مياه الأمطار، والمشاريع الخاصة بتوفير مدخلات الإنتاج في المناطق الريفية مثل: مضخات المياه، الألات والمعدات الزراعية الهادفة إلى تقليل الجهد البدني للمزارعين، زيادة المساحات المزروعة والإنتاج الكلي، توفير حيوانات المزرعة والأسمدة والبذور المحسنة والمبيدات الحشرية ، بالإضافة إلى مشاريع تربية الماعز والأبقار والجاموس والدواجن، ونحل العسل، وتوزيع شتول أشجار الفاكهة والزيتون والزراعة المحمية، ومشاريع الصيد والاستزراع السمكي. هذا إلى جانب مشروعات توفير اللقاحات

والمواد المختبرية لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، وتوفير حصادات وفراطات محاصيل الحبوب لبعض الدول من أجل تقليل خسائر الحصاد، هذا بالإضافة إلى توفير تقنية إنتاج الذكور العقيمة بالإشعاع للمساهمة في مكافحة ذبابة الدودة الحلزونية. (محمد ب.، 2012)

2-تنفيذ العديد من الدراسات القومية والقطرية، والتي غطت كافة القطاعات والمجالات الزراعية والحيوانية والسمكية والمراعي والغابات، إضافة إلى الدراسات الخاصة باستخدام المياه وسبل تنميتها وترشيد استهلاكها، ودراسات الأمن الغذائي والمائي ودراسات المخزون الاستراتيجي وتجارة وتسويق المنتجات الزراعية. كما نفذت المنظمة العديد من الدراسات وأصدرت العديد من والأدلة واللوائح الإسترشادية، بالإضافة إلى قيامها بعقد العديد من المؤتمرات وورش العمل والاجتماعات الفنية الإقليمية حول إمكانات تسويق وتجارة المنتجات الزراعية والسمكية. كما قامت المنظمة بإعداد بعض الاستراتيجيات القطاعية مثل: الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية، والاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية. وبالإضافة لما سبق قامت.

أيضا بإعداد ونشر العديد من التقارير الدورية والكتب الإحصائية ومن أهمها: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية العربية، والتقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي.

3-في مجال الدعم الفني والاستشارات، قدمت المنظمة العديد من الاستشارات لوزارات الزراعة ومؤسسات البحوث الزراعية العربية ومراكز نقل التكنولوجيا في مجال الإرشاد الزراعي، وإدخال ونشر التقنيات الزراعية والسمكية الحديثة التي تساعد على الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية والسمكية وزيادة الإنتاجية. كما قدمت خدمات الدعم الفني في مجال سن القوانين واللوائح لحماية الموارد الطبيعية واستخدامها في مختلف المجالات) الأرض، المراعي، المياه، تربية الأحياء المائية، الموارد الوراثية النباتية والحيوانية (. إضافة إلى تقديم الدعم الفني الأنشطة المرأة الريفية وتمكين النساء في مجال تربية النحل وزراعة الزيتون وإنتاج وتصنيع الألبان والخضر والفاكهة.

4-في مجال التدريب قدمت المنظمة تدريباً نوعيا استفاد منه نحو16460ً مشاركا من جميع الدول العربية خلال الفترة 2008-2018م، انتظموا في776 دورة تدريبية قومية وإقليمية وقطرية وتدريب على رأس العمل .ٍ من وقد غطت تلك الدورات كافة الجوانب الزراعية والسمكية. كما قامت المنظمةً أيضا بتخريج نحو 200 كادر حملة الدبلوم في مجاالت المراعي والغابات والبيئة والتنوع الحيوي، وذلك من خلال المعهد العربي التقني للزراعة والثروة السمكية التابع للمنظمة .(محمد ب.، 2012)

5-في مجال المعلومات قامت المنظمة بإنشاء العديد من قواعد المعلومات، والشبكات المتخصصة في المجالات الزراعية والسمكية خلال الفترة المشار إليها أعلاه ومن أهمها: :

أ. الشبكة العربية للموارد الوراثية لحيوانات الغذاء والزراعة.

ب. الشبكة العربية للموارد الوراثية النباتية.

ت. الشبكة العربية للمعلومات التسويقية الزراعية.

ث. الشبكة العربية للمرأة الريفية والبدوية والساحلية.

ج. الشبكة العربية لتربية الأحياء المائية.

ح. الشبكة العربية للإدارة المتكاملة للموارد الرعوية المستدامة .

خ. الشبكة العربية لتربية نحل العسل.

د. قاعدة البيانات الإحصائية الزراعية

ذ. النظام الخبير للأمراض الحيوانية العابرة للحدود.

ر. قاعدة بيانات الخبراء الزراعيين العرب.

خلاصة:

من خلال دراستنا للفصل الاول يتضح جليا ان الدول العربيه لديها من الموارد والتجارب ما يكفي لتحقيق الامن الغذائي العربي إذا ما تم اتخاذ الترتيبات اللازمه لتطوير استخدام وحماية تلك الموارد والحفاظ على الضائع منها وضمان ترسيد استغلالها وحسن توظيفها وبالاراده وتجسيد القوة الذاتيه العربيه في تحقيق انتاج أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي الغذائي وبالتالي تحقيق الامن الغذائي العربي وذلك من خلال تنفيذ الاستراتيجيه العربيه للتنميه الزراعيه

التي ترتكز على اعداد وتنفيذ الخطط والبرامج المشتركه لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعيه الزراعه استصلاح الاراضي وتطوير نظم الحيازات الزراعيه لكي تكون أكثر فاعليه وعامة شبكات متطورة لرصد المياه الصحيه والجوفيه وتعزيز توفير المعلومات عنها والاستغلال المشترك في كامل المجالات ووضع الخطط والبرامج لوقف انتشار التصحر واستصلاح الاراضي المتصحره وصيانة الاراضي المعرضه للتصحر

ومن جانب اخر فمن الممكن ان يتناول تنفيذ الاستراتيجيات المذكوره تطوير استخدام التقنيات المدخلات الحديثه وزيادة الاهتمام بالتخطيط بالزراعي واعادة هيكل مؤسسات الخدمات الزراعيه

وتدعيم الانتاج الزراعي وتطويره لتحقيق الامن الغذائي فان الامر يتطلب تطوير الخطط والسياسات كاستراتيجية عوامل الانتاج بين الدول العربية وتشجيع انتقال العمالة ورؤوس الاموال العربية وتحقيق التوازن في تخصيص وتوزيع الاستثمارات الحكومية على القطاعات المختلفة كما يتطلب تحقيق الامن الغذائي مواجهة التطورات والتحديات العالمية في مجال اقتصاد السوق وتحرير التجارة من خلال اقامة تكتل اقتصادي عربي لتقوية الموقف التفاوضي العربي مع الدول والتكتلات الاخرى والاستفادة من التجارة الدولية.

الفصل الثاني

الأمن الغذائي الجزائري

المبحث الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر

المطلب الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي حيث تعترب بوابة إفريقيا وحمور الدول المغاربية وقربها من السوق الأوربية وشريط ساحلي طوله1200 كلم مطل على أوروبا، فضال عن إمتالكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية متكنها من إحتلال مرتبة متقدمة من حيث حتقيق الإكتفاء الذايت للغذاء والتصدير جيعلها تعتمد على القطاع الفالحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية االقتصادية، وميكن تلخيص هذه املوارد وفق الرتتيب التالي:

1-الموارد الطبيعية: بمساحة 2.381.741 كم تحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد السودان في إفريقيا من حيث المساحة، تتميز بقسمني تضاريسيني كبريين مها: ما قبل الأطلس الصحراوي) السهول، الهضاب ومرتفعات الأطلس.

التلي (، وما بعد الأطلس الصحراوي) الصحراء (إن هذا التنوع في الخريطة التضاريسية للجزائر، أدى إلى تنوع الأقاليم المناخية من مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والمناخ الشبه جفاف في الهضاب والمناخ الصحراوي في الجنوب.

وعلى أساس هذا الإختلاف، تتحدد نوعية الغطاء النبايت السائدفي كل منطقة وكذا نوعية احملاصيل الزراعية التي تزدهر فيها، وتشتمل على نوعني من املوارد. (زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية"، 2004، الصفحات 6-8)

2-الموارد المائية للزراعة: يمثل الماء أهم عناصر احلياة، كما أنه يعترب من العناصر الأساسية اليت تتحكم يف الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، إن تطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان حبجم امليا ه املعبئة له، التي تستغل في الري الفالحي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف املناخية هلا دور فعال يف التحكم يف حجم املساحة املسقية، اليت هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصاحلة للزراعة وتنقسم إلى املوارد الأتية: املوارد املطرية حيث قدرت كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 14217ملم مكعب حسب تقديرات منظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة ،2014 املوارد السطحية وتشمل مصادر امليا ه السطحية يف السدود، احملاجر املائية واألهنار، املوارد املائية الجوفية تقدر ب 33 مليار م مكعب وأن إحتياطي المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية يقدر ب 60 ألف مليار مرت مكعب، امليا ه املعبئة يقدر حجمها ب 7.13 مليار مرت مكعب منها ما هي خمزنة في السدود اليت يقدر عددها ب 98سد، بطاقة إستعاب تقدر ب مليارين مرت مكعب، باإلضافة إلي وجود 420 بئر غري مستغلة بسبب نقص التجهيزات وإرتفاع تكاليفها.

3-الموارد الأرضية: للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية قدرت بحوالي 430 499 42هكتار2 لسنة 2011 بمساحة امجالية تبلغ 100 174 238 هكتار. وهي مصنفةكالاتي الي: الأراضي القابلة للزراعة.

المستعملة فعلا في الزراعة بالأضافة إلى الأراضي الغير مستغلة والتي أثبتت الدراسات إمكانية إستصالحها تقدر بحوالي 086 942 32 هكتار بالجزائر أراضي صاحلة للزراعة تبلغ حوالي 490 445 8 هكتار، ولاتمثل سوي 3.5%

من المساحة الإجمالية للبلاد وهي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية كالبقول أو الشتوية كالحبوب أو الزراعة الصناعية أو متعة السنوات كنباتات الكلاء والأشجار المثمرة، أراضي مساحة احملصولية تبلغ حوالي 095 944 هكتار، وتتمثل في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الإستعمال الكثيف الزراعي. إن التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحصولية، عوض القيام بإستثمارات ضخمة لإستصالح الأراضي الصاحلة للزراعة، إلا أنها تطبق في أغلب الأراضي الدورة الأحادية (أي زراعة حمصول واحد خلال سنةوهذا) ما يظهر جليا في زراعة الحبوب والأشجار المثمرة. الأراضي المسقية ولقد سعت الدولة إلى زيادة مساحتهاحيث قامت ببناء العديد من السدود وحفر الابار خاصةفي المناطق الجنوبية إلا انها تبقى محدودة مقارنة بقدرات البلاد من الأراضي والمياة، يبلغ عددها حوالي 284 056 1 هكتار ولاتشكل 8/1 من المساحة الإجماليةللبلاد. (جميلة، 2006، صفحة 112)

4-الموارد البشرية: يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لاي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لإستغلال الموارد الطبيعية والإستعمال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، لرفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يكفل حتقيق الإلحتياجات الغذائية للسكان.والجدول الموالي يوضح تطور العمالة الفالحية كالاتي:

الجدول رقم (9): عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي بالجزائر.

السنوات	2005	2010	2012	2013	2014	% معدل النمو
بالزراعة العاملة القوى	3،096	3،318	3،368	3،387	3،401	0.4

(المصدر: منظمة األغذية والزراعة الفاو) قاعدة البيانات ، 2016)

تعتمد الجزائر الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لان معظم العمليات الزراعية لاتزال تنجز يدويا، بسبب قلة المعدات اللازمة، مما إجنر عنه وجود عدد كبري من العنصر البشري في هذا القطاع وصل البي نسبة منو تبلغ 0.4 % خلال فترة .2005-2014

-الثروة النباتية: بلغت الثروة النباتية 196776835 قنطار سنة ،2011يشكل الإنتاج النباتي، المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مسامهة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، أهم احملاصيل التي نركز عليها جند إنتاج الحبوب، حيث يحتل الصدارة يليه إنتاج الخضر ثم الحمضيات ثم الفواكه الأخرى بعدها تأتي الزراعة الصناعية والكروم وأخيرا البقول الجافة

-الثروة الحيوانية: قدر جموع الانتاج الحيواني ب 2028342 لسنة 2012 وبلغت عدد رؤوس الماشية سنة 2011 ب 304554الألف راس سنة 2011 تعترب الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، ومتثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفالحي، لما لها من أمهية في توفير الإحتياجات الغذائية إذ تعترب عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة الالزمة، كما يوفر الموارد الأولية للعديد من الصناعات وله أمهية إقتصادية بإعتباره مجال من مجالات الإستثمار

الفالحي؛ حيث يتميز بنوع من اللإستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي ، ولهذا هناك إهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية.

5 الدعم المالي والتقني :إن تقدم مختلف القطاعات الإقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة المخصصة لتسييرها، وفيما يتعلق بالقطاع الفلاحي فإن الدولة تخصص في ميزانيتها سنويا غلاف مالي يحدد بحسب الإحتياجات كما أن للقطاع الخاص (مستثمرين وفلاحين) دور في زيادة رؤوس الأموال. لقدحظي القطاع باهتمام بالغ في السنوات الأخيرة، وهذا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في فترة التسعينات، ثم المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بداية من الألفية الثالثة، الذي من خلالهما تدخلت الدولة بشكل مباشر وفعال في البرامج والسياسات الزراعية، بإنشاء مجموعة من الصناديق وتطوير صناديق أخرى موجودة لتقديم العديد من أشكال ووسائل الدعم، والتشجيع للقطاع الخاص في مختلف النشاطات الفلاحية سواء النباتية أو الحيوانية، وتوزيع الأراضي.

للإستصلاح عن طريق الإمتياز، وزيادة حجم الإستثمارات العمومية في تنمية وتطوير البنية التحتية، والخدمات المساندة للقطاع، من خلال بناء السدود وقنوات الري والصرف وفتح الطرق وتوصيل الكهرباء وتطوير البحوث والخدمات الإرشادية والوقائية، وتدريب العاملين في إدارة القطاع الزراعي، هذا بالإضافة إلى توفير مناخ الإستثمار، من خلال توفير الظروف السياسية والإقتصادية والتنظيمية، وسن العديد من القوانين والتشريعات المحفزة والمشجعة للإستثمارات المحلية، وجذب الإستثمارات الأجنبية، ولتعطي أكثر إمتيازات وضمانات لهؤلاء المستثمرين، سواء المحلين أو الأجانب .كما رافق هذه القوانين والتشريعات، إنشاء إطار مؤسساتي يعمل على تأطير هذه الإستثمارات وتشجيعها، وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ،ANDIوالمجلس الوطني للإستثمارCNI والشباك الوحيد اللامركزي ،GUوالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وتطوير الإستثمار MDPPIوالتوقيع على العديد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية لحماية وضمان الإستثمار والحق في التحكيم الدولي. قدرت ميزانية القطاع الفلاحي لسنة 2016ب 50مليار دينار، مخصصة لمرافقة الإستثمارات الفلاحية وتشجيعها، وكذا تدعيمات الخاصة في مجالات كالحليب والحبوب واستصلاح الأراضي. (عـدالـة، 2000 -2015)

6. **التكوين والبحث والإرشاد الزراعي:** يعتبر التكوين، البحث والإرشاد الفلاحي من العوامل الضرورية لرفع الإنتاجية عن طريق الإستعمال الكفئ لوسائل الإنتاج والتقليل من النقائص وكذا تطبيق المعارف والتقنيات الحديثة في المجال الزراعي والبحث عن أنجع الطرق لتطبيق برامج التنمية وذلك بالقيام ببحوث ميدانية على كل المستويات (الأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات، تحسين خصوبة التربة، وطرق الري وغيرها) .... ولتحقيق هذه الأهداف قامت الدولة بتوفير مجموعة من الإمكانيات تمثلت في إنشاء العديد من المؤسسات والمعاهد التكوينية ومراكز البحوث العلمية لتكوين الأعوان التقنيين والعمال المختصين، التقنيين الساميين في الصحة الحيوانية، مهندسين وبياطرة.يعتبر البحث الزراعي من عوامل نجاح تنمية الإنتاج ورفع المردودية، لما له من دور في تحسين حماية النباتات والحيوانات، لذلك قامت الدولة من خلال مخططات التنمية الإقتصادية إلى تكوين جهاز للبحث في المجال الزراعي الذي يضم ثلاث معاهد: المعهد الوطني للبحث الزراعي، المعاهد التقنية (إعداد مقاييس لإستعمال وسائل الإنتاج وصيانتها، البحث في تقنيات ملائمة للإنتاج، وضع خطط وأسس لضمان صيانة الآلات)، معاهد الوقاية

والمكافحة (لضمان المراقبة والوقاية على الحدود والمصادقة على المنتجات الوقائية، التدخل عند ظهور الأوبئة والكوارث)... يقوم الإرشاد الزراعي بتوجيه الفلاح وامداده بالإرشادات والمعلومات والمعارف والخبرات التي يفتقر إليها، ويوجهه إلى الأساليب الحديثة المستعملة في الإنتاج الزراعي، كما يهدف الإرشاد إلى تحسين المردودية ورفع مستوى معيشة السكان. مؤطري هذا الجهاز هم (الإدارة، الأساتذة، المرشدين، المنتجين، ممثلي المعاهد والمراكز) ... هذا البحث سمح لنا بالإتجاه نحو مقاربة تربط بين المفاهيم المنهجية، الأهداف والمسائل المقدمة من مختلف سياسات الإرشاد الفلاحي هذا ما جعلنا نسلط الضوء على النظرة الجديدة للإرشاد بالنسبة للبيئة. (عدالة، 2000 -2015)

7. الإصلاحات الزراعية في الجزائر :يعرف الإصلاح الزراعي بأنه: "مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغييرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف بها، لينجم عن هذه التغييرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخول. ويتم ذلك عن طريق وضع حد أعلى للملكية الزراعية الخاصة لا يجوز تخطيه، والاستيلاء على ما يتجاوز هذا الحد من أراض وتوزيعها على فقراء الفلاحين المستحقين وفقا لشروط وأولويات تختلف باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية لكل بلد. والإصلاح الزراعي بهذا المعنى المحدد الأكثر شيوعا يركز على إصلاح نمط توزيع الأرض، أي على تحقيق العدالة وفتح الطريق أمام تحرير الفلاحين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا من استغلال إقطاعي أو شبه إقطاعي. وقد يتسع مفهوم الإصلاح الزراعي لا ليركز على تحقيق العدالة فقط وإنما على تحقيق النمو أيضا. فيشمل في هذه الحالة بعض الإجراءات الكفيلة بتنظيم العلاقات الزراعية بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها، وتدريب الفلاحين وإرشادهم وتنظيمهم في تعاونيات، وتطوير طرق زراعتهم ووسائلها، وتوفير القروض لهم ومساعدتهم في تسويق المنتجات الزراعية وإقامة وحدات إنتاجية زراعية على أسس جماعية متقدمة، وغير ذلك5 ."وبالرجوع إلى تطور القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال فإنه مر بعد الاستقلال (1962-1982)بالتسيير الذاتي؛ إذ كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962وضعا مؤلما حيث كانت منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين تقوم بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال من وجود أي إنجاز وقامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين دون مالك وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها، ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس وأكتوبر 1963بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو 22037مزرعة بمساحة تقدر بـ 204مليون هكتار. ثم تلتها مرحلة الثورة الزراعية التي جاءت كنتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، والتباين الموجود بينهم، وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية في 1971/07/14وشرع في تطبيقه في شهر جوان ،1972وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي:" الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها".إذ تهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية، والرفع من دخولهم الشخصية، كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات

الفعالة، وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة؛ فبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000تعاونية تقريبا، وبعد 1970أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت مساعدات الدولة للفلاحين، وهذا بسبب تحديد الملكية ثم عاد الاهتمام من جديد وخاصة في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989وفي سنة 1990صدر قانون إعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع 445000هكتار لنحو 22ألف مالك سابق. وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي واستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال جملة من الإجراءات والتدابير شملت تخفيض نسب الفوائد على القروض وإنشاء صناديق متخصصة للدعم (9صناديق متخصصة تبعا لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي،) مع تقديم إعانات (إعفاءات) جبائية وشبه جبائية للفلاحين .كما تم إصدار قانون سنة 1995القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالية هذا القطاع. وشمل البرنامج أيضا إجراءات تهدف لدعم الاستغلال الزراعي وتوفير الشروط المحركة للإنتاج الزراعي، إلى جانب تطوير الصيد البحري وترقيته، وتحسين وسائل الصيد، توسيع وتهيئة موانئ الصيد وتوجيه الاستثمار الخاص إلى هذا القطاع. ليليها في سنة 1996صدور تشريعات عديدة تضمن حق التملك للأرض وتأجيرها تكريسا للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق. ثم جاء برنامج إعادة الهيكلة الذي مس كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي، إلا أن القطاع عرف تذبذبا في الإنتاج خاصة بالنسبة للحبوب باستثناء سنوات 1994و1995و1996 وهذا لاعتماده كليا على المناخ، إذ عرفت الجزائر عدم انتظام الأمطار المتساقطة .وعقب الظروف السياسية الصعبة التي مرت بها البلاد، فإن السياسة الاقتصادية للدولة كانت تهدف أولا للعمل على إعادة تثبيتها في إطارها القانوني كمسئول على الأهداف الاقتصادية على المديين المتوسط والبعيد ومحرك لبرنامج تطوير الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية، ومن ثم شرع في تطبيق برنامجين تنمويين، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استغرق تنفيذه ثلاث سنوات (بين سنتي 2001و 2004وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد على خمس سنوات من 2005إلى .2009فالبرنامج الأول، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كان من أهدافه الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الوطني، سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003حيث سجلت نسبة ،7%وقد رافق ذلك جملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى. أما برنامج دعم النمو الاقتصادي فإنه يهدف لتثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، ومساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية والري والفلاحة والتنمية الريفية .وعليه يمكن القول أن السياسات الزراعية المنفذة في الجزائر اتسمت في العقود الثلاثة الماضية بعدم الاستمرارية. فقد تميزت فترة الستينات بتجربة في الإدارة الذاتية وسياسة إعادة التحويل الجزئي لنظام الإنتاج. أما فترة السبعينات فقد عرفت المشاركة المؤسسية للدولة في إدارة القطاع، ليأتي في فترة الثمانينات الإصلاح الزراعي الذي حاول ضمان الانتقال السلس نحو اقتصاد السوق وتشجيع الزراعة الخاصة. وتحرير النظام

وانسحاب الدولة في سياق برنامج التكيف الهيكلي في التسعينات ورغم ذلك لم تنجح في تحسين أداء القطاع. وتشهد الألفية الجديدة العديد من الإصلاحات التي نشطت القطاع ومساهمته في دفع وتيرة التنمية في البلاد. (عدالة، 2000 -2015)

8-االإتفاقيات الزراعة بعد الانظمام الي المنظمة العالمية للتجارة: يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم قطاعات النشاط الإقتصادي في الجزائر، مما يعني أن الإصلاحات التي قامت بها الدولة إستجابة لمفاوضات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تطبق على هذا القطاع كذلك، غير أن القطاع الزراعي يتميز بوضعية خاصة لدى أعضاء المنظمة وفي إتفاقية الزراعة، فيما يخص النفاذ إلى الأسواق والدعم المحلي ودعم الصادرات، ففي مجال النفاذ إلى الأسواق فقد تم تفكيك جميع القيود غير الجمركية المرتبطة بالمنتجات الزراعية وتحرير إستيرادها وتصديرها، وتخفيض التعريفات الجمركية إلى النسب معينة على السلع مع تصنيف السلع الزراعية إلى ثلاث فئات هي: -المنتجات التي تتسم بحساسية خاصة :وتتمثل في المنتجات الزراعية ذات الإستهلاك الواسع وتكون ضرورية لتوفير الإمدادات للسوق المحلية.

- منتجات تنافسية: وهي تشمل كل منتجات الفواكه والخضروات والمنتجات الغذائية الجافة، وهي تمثل أهمية كبيرة في الإنتاج المحلي وتخصص لها برامج خاصة في إطار دعم السياسة الفلاحية.

-المنتجات غير التنافسية : وهي المنتجات التي تدخل في الإنتاج المحلي وتكون ذات إنتاج غير كاف أو غير موجود أساسا (حيوانات التربية والبذور (،وبعض السلع كاملة الصنع أهمها (القهوة، الشاي والفواكه الاستوائية).

9- **دور الدولة في حماية القطاع الزراعي** :إن تطوير القطاع الزراعي ورفع كفاءته وجعله يواكب التطورات الإقتصادية العالمية من خلال زيادة الإنتاج كما ونوعا، وتوفير الإحتياجات الغذائية للسكان، وتقليل الفجوة الغذائية، وتطوير التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية وجعلها أقل تكلفة وأكثر تنافسية إقليميا ودوليا، يستوجب على الدولة القيام بما يلي:

أ. خلق المناخ المناسب وذلك من خلال وضع وتنفيذ السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية مثل قطاع الزراعة والتجارة، حيث تكون هذه السياسات شاملة ومتكاملة وواضحة ومحددة لدور الدولة ودور القطاع الخاص في تنمية الإستثمار والإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي. (عدالة، 2000 -2015)

ب. إعادة هيكلة القطاع الزراعي وهذا من خلال العمل على:

-تنويع الإنتاج الزراعي حسب الميزة النسبية لكل منطقة من مناطق الجزائر، وخفض مساحة المنتجات ذات المتطلبات المائية العالية، والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والإستهلاك المناسب من المياه، وإتباع أساليب الري المتطورة والإستفادة من المزايا النسبية الطبيعية للمناطق المختلفة في إعادة توزيع المنتجات الزراعية، وتكثيف برامج الإرشاد الزراعي لتوعية المزارعين بأهمية المحافظة على الموارد المائية، والتركيز على توزيع الأراضي للإستصلاح في المناطق التي تتوفر فيها موارد مائية متجددة. -تنمية الموارد المائية وزيادة عرضها عن طريق إستكمال الدراسات الجيولوجية، إلى تحديد حجم الموارد المائية الجوفية، والتوسع في إستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في قطاع الزراعة، بالإضافة إلى التوسع في مشاريع المياه المحلاة لتصبح ذات أهمية في الشرب وزيادة حجم المياه الموجهة إلى الزراعة.

ج. توفير البنى التحتية لتطوير وتنمية القطاع الزراعي ورفع الكفاءة التجارية للمنتجات الزراعية، وأن ضعف الإنتاج وارتفاع تكاليفه وتكاليف التسويق، تعود أساسا إلى ضعف البنية التحتية من أراضي مستصلحة والسدود وقنوات توصيل المياه والكهرباء والتخزين ومراكز التبريد والنقل والمواصلات والأسواق والموانئ.

د. تطوير الأداء المؤسسي للأجهزة الرسمية المناطة بالتنمية الزراعية وفي مقدمتها الأجهزة المعنية بالتخطيط ورسم السياسات الزراعية، وكذلك أجهزة البحث العلمي والتطوير وأجهزة الإرشاد والخدمات الزراعية وأجهزة التمويل والتسويق وغيرها من الأجهزة الأخرى المرتبطة بالقطاع، وهو ما يؤدي إلى رفع الكفاءة والإستفادة من الأساليب التقنية والفنية والإدارية الحديثة، مما ينتج عنه زيادة الإنتاج والجودة وتخفيض التكاليف وجعل المنتجات الزراعية المحلية أكثر تنافسية داخليا وخارجيا

هـ.العمل على تحسين القدرة التنافسية للصادرات الزراعي وذلك بالمشاركة في التكتلات الإقتصادية الثنائية والإقليمية والدولية

و.تطوير المواصفات والمقاييس ومواكبتها للإتفاقيات الدولية والإقليمية ومتطلبات الأسواق الخارجية والداخليةمن العوامل المهمة في تطوير التسويق الداخلي وتنمية التجارة الخارجية الزراعية وتعزيز تنافسيتها وكفاءتها، وذلك بالعمل على تطوير وتنسيق وتوحيد الإجراءات والقوانين المتعلقة بالمواصفات الفنية والصحية والجودة وسلامة السلع الزراعية، وتحقيق الإنسجام بين النظم الجمركية والمواصفات والمقاييس مع الشركاء التجاريين، مما يمّ كن من حماية المستهلك وتطوير التجارة الزراعية المحلية والإقليمية والدولية. ز.رفع كفاءة النظام التسويقي وتحسين الخدمات التسويقية المختلفة مثل الفرز والنقل والتعبئة والتدريج والتبريد والتخزين (معاملات ما بعد الحصاد(.

ح. بناء قاعدة المعلومات التسويقية والتجارية عن الأسواق المحلية والأجنبية ورغبات المستهلكين والأسعار وقدرات المنافسين في الأسواق المحلية والدولية، وعن القوانين والتشريعات المطبقة في البلدان المستوردة والمصدرة، والبيئة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والمناخية للبلدان المستوردة والمنافسة. ط. تطوير البحوث والإرشاد في المجال الزراعي وهو ما يتطلب من الحكومة الجزائرية تطويرها في جميع المجالات التي لها علاقة بالزراعة، خاصة في إستنباط أصناف وسلالات جديدة من الحبوب وتحسين الأصناف الحالية ورفع الكفاءة الإنتاجية للثروة الحيوانية والداجنة، وتطوير أنظمة الري والصرف، وتحسين خواص التربة وحصر ومتابعة الآفات الحشرية والحيوانية والأوبئة التي تصيب الحاصلات الزراعية، والبحث عن تنمية الموارد الطبيعية الصحراوية، بالإضافة إلى الإهتمام بدرجة كبيرة ببحوث الأسمدة العضوية والأساليب الحديثة في مكافحة الآفات الزراعية بما يحد من إستخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية، مع تطوير بحوث المبيدات الزراعية للوصول إلى تركيبات لا تتعارض مع حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات كما يجب التنسيق والتكامل بين الباحثين في الزراعة والتصنيع الزراعي.

المطلب الثاني: السياسة الفلاحية في الجزائر

لقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال عدّ ة سياسات فلاحية، تجلى هدفها الأساسي المشترك في تحسين الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في الوسط الريفي آخذة بعين الاعتبار عند تنفيذ هذه السياسات في كل مرة ظروف محيطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقدرات المالية والبشرية المتاحة، وتعد القراءة التسلسلية لمختلف المراحل التي مرّ بها القطاع الفلاحي الجزائري منذ الاستقلال ضرورية للاستيعاب الأحسن للمسار الذي أدى إلى تبني الإصلاحات الفلاحية بداية الألفية الثالثة. حيث تمثلت هاته السياسات في التسيير الذاتي ثم الثورة الزراعية ثم إعادة الهيكلة وأخيرا المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية هذا خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (قبل 1990) (ابتسام، 2014، صفحة 105)

1)- **سياسة التسيير الذاتي:**

بعد المخلفات التي تركها المستعمر أدت بالدولة إلى تركيز اهتمامها على هذه المستثمرات الأكثر غنى في البلاد ، وذلك من أجل تفادي الفوضى التي قدّ تنجم عن التصارع على ملكية هذه الأراضي نتيجة الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على حوالي ثلث المساحة الزراعية، هذا ممّا استوجب إصدار مرسوم رقم 2-62المؤرخ في 22/01/1962 القاضي بحماية ومنع بيع الممتلكات الشاغرة مع إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقية إيفيان بين بعض الأوربيين والجزائريين التي تم بموجبها بيع ممتلكات عقارية، ومن خلال هذا المرسوم تمّ فرض سيطرة الدولة على الأراضي الشاغرة . (حدة، دور الاتفاق الحكومي على القطاع الفلاحي ، 2018/2001)

التي تركها المعمرون والتي بلغت مساحتها 250,000 هكتار، ثم جاء بعده مرسوم 22 مارس 1963 الذي أرسى نظام التسييرالذاتي تحت رقم 90-63 الذي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمل هذا المرسوم 127مزرعة معظمها مختصة في إنتاج المحاصيل التصديرية (الخمور، الحمضيات، وبدرجة أقل الحبوب)، ليأتي بعده مرسوم أكتوبر 1963بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي، حيث يقضي القانون بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين وإلحاقها بالأملاك الوطنية، ومن خلال ذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية الخصبة التابعة للدولة في ظل سياسة التسيير الذاتي تقدر بحوالي 2.632,000هكتار التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22,000معمرليتم توزيعها على 2191مزرعة مسيرة ذاتيا ذات مساحات كبيرة ، كما تم إنشاء لجان التسيير الذاتية لإدارتها وليست ملكيتها .

لقد كان الأخذ بالتسيير الذاتي وتعميمه يعتبر السياسة الزراعية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الزراعي، وخصوصا في هذه المرحلة المبكرة من الاستقلال، فهو من الناحية الاقتصادية يكتسي أهمية كبيرة لكونه يضم 80%من الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة 60% من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي، هذا وقد عرفت مراحل التسيير الذاتي عدّ ة إجراءات وإصلاحات من أجل تنظيم تطبيق هاته السياسة من حيث لامركزية الإدارة وخلق فعالية حقيقية في تطبيق مختلف النصوص الخاصة بالعمال .

إنّ الأهداف المرجوة من خلال تطبيق سياسة التسيير الذاتي لم تصل إلى المبتغى المنشود، وبالتالي هذه السياسة لم تمكن من تقليص الهوة بين الطلب والعرض، ولم تنجح في رفع الكفاءة الاقتصادية وتكثيف الإنتاج ولا في تحديث القطاع الزراعي، بل أدى هذا التوزيع للأراضي إلى عدم القدرة في التحكم في تسييرها وذلك لقلة الكفاءة لدى العاملين فيها ونقص الإطارات من المهندسين والتقنيين، ولهذا اتضح أن تطوير القطاع الزراعي لن يتم إلاّ بإيجاد سياسة زراعية شاملة تقوم بتغيير جذري لهيكل القطاع الزراعي.

2)- سياسة الثورة الزراعية

جاءت هذه السياسة كنتيجة للوضعية التي آلى إليها القطاع الزراعي، من حيث التراجع الكبير في الإنتاج الذي عرفته مزارع المسيرة ذاتيا، وكذا التوزيع غير العادل للأراضي الفلاحية، وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14/07/1971 وشرع في تطبيقه خلال شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي ":الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلاّ من يفلحها ويستثمرها "، وبموجب هذا القانون تمّ تأميم الأراضي وتشكيل تعاونيات زراعية تمثلت في 7000تعاونية (CAPRA) موزعة على مليون هكتار، وتم منح هذه الأراضي المؤممة وكذا الأراضي التابعة لملك الدولة أو البلديات إلى الفلاحين المحرومين لخدمتها كما تم تكوين حوالي 700تعاونية للخدمات على مستوى البلاد(CAPS) و 730تعاونية زراعية للاستغلال الجماعي(CAEC) والمكلفة بالاستعمال المشترك لوسائل الإنتاج، وكذا تشكيل تعاونيات لتربية المواشي على مساحة 600,000هكتار، ووفقا لميثاق الثورة الزراعية فقد حددت ثلاثة طرق لاستغلال الأرض وتتمثل في التالي: (حدة، دور الانفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، 2018/2001)

أ- التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور، ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد، وعلى مستوى تقني ملائم.

ب- التعاون في الزراعة وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض.

ج- الاستغلال الخاص، حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقضي على استغلال الإنسان.وعلى العموم فإنّ أهم ما ميز مرحلة الثورة الزراعية أمران أساسيان تحصرهما الدكتورة فوزية غربي في :

- إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها؛
- تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجع، مما لو كانت مجزأة أو متفرقة .

لقد كان القاسم المشترك بين سياسة التسييرالذاتي وميثاق الثورة الزراعية هو تحديث القطاع الزراعي وتحسين تقنياته، وتطوير إنتاجه، وبالرغم من سعي الثورة الزراعية إلى إقامة جسور بين القطاع الاشتراكي المتكون من المزارع المسيرة ذاتيا والتعاونيات الفلاحية الإنتاجية للمجاهدين، والقطاع الخاص المهمش بشكل كبير على مستوى تعاونيات الإنتاج الموضوعة في تناول جميع المستثمرين على اختلاف القانون الذي ينظم الأراضي وعلى مستوى تعاونيات الخدمات عن طريق التعاونية الفلاحية للإنتاج والتسويق والخدمات (CAPCS) ، إلاّ أنّ النتائج المرجوة من سياسة الثورة الزراعية لم ترقى إلى مستوى طموحات البلاد بل واجهت صعوبات عملية حدت من تحقيق الأهداف النظرية المرجوة، ويعود سبب ذلك إلى عدم مراعاة واقع الظروف آنذاك، خاصة الريف الذي يعتبر المجال الجغرافي للتطبيق . كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة، مما أدى بالعمال والفلاحين إلى الإهمال واللامبالاة والاختلاس والرشوة والاستهلاك الذاتي، وتغليب الأنانية على المصلحة العامة، وهو ما جعل مصير التعاونيات الإنتاجية الفشل ، ومن ثم اختلال في التوازن بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية الشيء الذي أدى إلى الاعتماد على استيراد مختلف المنتوجات الفلاحية، ومن أجل مراجعة هاته السياسة والقضاء على التبذير والإسراف في استعمال مختلف وسائل الإنتاج وتقوية فعالية التسيير في الإدارة والاهتمام أكثر بالقطاع أصبح من الضروري التفكير في طريقة أخرى جديدة من أجل إصلاح القطاع تمثلت في ما يعرف بإعادة هيكلة القطاع.

3)- مرحلة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي (1981-1990)

إن مفهوم إعادة الهيكلة هو أداة تنظيمية للاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات والتقليل من الضغط الذي تعاني منه، ومن بين هاته القطاعات نجد القطاع الزراعي الذي عرف خلال مرحلة الثورة الزراعية عدّ ة مشاكل خاصة في مجال(التموين، التمويل، التسويق، التخزين، النقل والتوزيع،...إلخ ، إضافة إلى تراجع أسعار البترول خلال هاته الفترة، وضعف نمو اقتصاد البلاد، ممّا أدى السلطات تبني مفهوم المراجعة أو التقييم، حيث تمّ إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17/03/1981وكذلك إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ككل بموجب المرسوم رقم 77الصادر في 15/10/1981والذي يهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتماسكة والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير وقد شمل ذلك كل أشكال الملكية الزراعية سواءا تعاونيات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي أو تعاونيات القطاع الخاص، وقدماء المجاهدين، حيث أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS) بهدف الحد من الازدواجية التي أصبح هذا القطاع يتصف بها، وكذا الحد من فوضى التسيير والتدخلات المختلفة من طرف مختلف أجهزة التسيير ورفع الحواجز البيروقراطية، بالإضافة إلى إعادة تنظيم التابعة للدولة واستصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، والتقليل أيضا من الأراضي الفلاحية المساحات الشاسعة التي كانت تملكها مزارع القطاع المسير ذاتيا وبعض مزارع الثورة الزراعية . (حدة، دور الاتفاق الحكومي على القطاع الفلاحي ، 2018/2001)

لقد أخذت المزارع التي أعيد هيكلتها أحد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة فردية، وهو ما جاء به قانون 18/83المؤرخ في 13/08/1983والذي ينص على حيازة الأراضي وتمليكها بطريقتين:-

- استصلاح شخصي من طرف الأفراد وبتمويل ذاتي مع التمليك بعد خمس سنوات إذا أثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح وهو ما يسمى بالاستصلاح خارج المحيط.
- استصلاح من طرف الدولة والتي تقوم بالتمويل وتوفير المياه وأهم المستلزمات الخاصة بالعمل ثم تمنحها للأفراد للعمل بها، مع التمليك بعد خمس سنوات إذا كان هناك نتيجة وهو ما يسمى الاستصلاح داخل المحيط.

ظهرت سياسة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي في الدعم الذي قدمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الذي أنشأ من إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم يحمل رقم 106-82المؤرخ في 13مارس 1982 لدعم تمويل القطاع (.

إن الملاحظ من خلال عملية إعادة الهيكلة على أنها تركزت بالخصوص على القطاع المسير ذاتيا دون غيره، إذ أن من مجموع 1.278,452هكتار من الأراضي التابعة لقطاع الثورة الزراعية لم تمس سوى 353,666هكتار من الأراضي المخصصة للصندوق الوطني للثورة الزراعية، وبقيت حوالي 91 مزرعة دون خضوعها لعملية إعادة الهيكلة، كما أن هناك مساحات شاسعة من الأراضي التابعة للصندوق وزرعت قصد استغلالها فرديا وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(10): وضعية القطاع الفلاحي بعد عملية إعادة الهيكلة

قطاع التسيير الذاتي		قطاع الثورة الزراعية				
عدد المزارع الاشتراكية	المساحة بالهكتار	تعاونيات الثورة الزراعية المتبقية		تعاونيات فردية بالهكتار	وحدات حولت إلى مزارع اشتراكية	
		العدد	المساحة بالهكتار		العدد	المساحة بالهكتار
3.034	2.330,501	91	13.119	453.859	364	353.666

(المصدر: سايح بوزيد. تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، 2016/2017، صفحة 168)

المطلب الثالث: سياسة الدعم المقدمة للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع القمح

كما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تعاونيات المجاهدين لم تخضع لعملية إعادة الهيكلة، وهذا ما يتناقض مع النصوص والقوانين التي تحث على إعادة الهيكلة. بحلول سنة 1986 ونظرا للتدهور الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية، ممّا أثر سلبا على تمويل القطاع الفلاحي، كما أثر على التنمية الاقتصادية للبلاد، وتراكم حجم المديونية بالإضافة إلى تحمل خزينة الدولة جميع أعباء القطاع خاصة الأعباء التمويلية، ممّا أضحى من الضروري القيام بإصلاحات جديدة تتماشى والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، فتجسد ذلك من خلال القانون 19-87 الصادر في 08/12/1987 ،المتضمن تنازل الدولة عن جميع الحقوق العينية للمزرعة ونقل ملكيتها إلى المنتجين الفلاحين عن طريق توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية بهدف الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية، هذه المستثمرات تضم ثلاث فلاحين فاكثر ويتمتعون بالاستغلال التام في تسيير شؤونهم بمقتضى القانون رقم 87/19الصادر في 08/12/1987، كما ذكرنا سابقا والذي بموجبه تخلصت الدولة من عبء القطاع العام، إذ تنازلت عن جميع الحقوق العينية للمزارع لفائدة الفلاحين المنتجين لها بمقابل نقدي باستثناء الأرض التي بقيت ملكا للدولة ومنحت حق الانتفاع الدائم بها مقابل دفع إتاوة يحددها سنويا قانون المالية وبتطبيق هذا القانون أصبحت الدولة متحكمة في عقارها الفلاحي بشكل أفضل حيث تم إعادة تجزئة 3159 مزرعة فلاحية اشتراكية تغطي مساحة إجمالية تقدر بـ 2.469,146هكتار إلى حوالي 7000مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، يستفيد منها 164,257مستفيد، ثم وصلت سنة 1989إلى نحو29000 مستثمرة، لتصل خلال عام 1993إلى ما يقارب 47506 مستثمرة بسبب النزاعات التي تحدث بين أفراد المستثمرة الواحدة، بلغت مساحة هذه المستثمرات حوالي 02 مليون هكتار، بمتوسط مساحة لكل مستثمرة جماعية هو 61,7هكتار في حين تقدر مساحة المستثمرالفردية بـ 9,4هكتار. (رحال و الفتني)

و بهذا ظهرت بوادر خوصصة القطاع الفلاحي، حيث أصبح دور الدولة منحصر في التوجيه العام للأنشطة الزراعية وتحديدا المحاور الكبرى للخطة الزراعية وكذا التحفيز على التنمية ولا مركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الزراعي.

4)- السياسة الزراعية الجزائرية خلال بداية الاصلاحات الاقتصادية (1990-1999):

بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينات كان لابد من إعادة هيكلة للقطاع الزراعي من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 25-90المؤرخ في 18/11/1990المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع ما يقارب 445000هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، والمرسوم التنفيذي رقم 289-92المؤرخ في 06/01/1992الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، ويعتبر قانون التوجيه العقاري 25-90المؤرخ في 18نوفمبر1990، أهم مايميز فترة الإصلاحات، حيث يرمي هذا القانون إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية:

- ✓ إبعاد الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي
- ✓ ضمان استغلالية جميع الأراضي الفلاحية
- ✓ مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجم عنها؛

كما تضمن هذا القانون استبدال حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستفيدين المتواجدين على أراضيهم بحق ملكية مطلقة أو بحق إيجار بالنسبة للذين لا يرغبون في الشراء و أهم ما جاء فيه يمكن حصره في النقاط التالية:

- الإلغاء التام لقانون الثورة الزراعية المؤرخ في 08نوفمبر 1971 بسبب المشاكل التي سببها، حيث أصبحت الأراضي المعنية لا يمكن بيعها أو إيجارها إلاّ للمستفيدين ذوي الجنسية الجزائرية.
- إرجاع الأراضي المؤممة في إطار قانون الثورة الزراعية إلى أصحابها بشرط أن لا يكونوا حصلوا على تعويضات مالية أو عينية. (رحال و الفتني)
- بالنسبة للمستفيدين من الأراضي المؤممة وبعد إرجاعها إلى أصحابها يدمجون في المستثمرات الفلاحية التي تكونت بموجب القانون 87/19أو يستفيدون من أراضي أخرى كتعويض لهم -.

- إن حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستغلين يتحول إلى حق إيجار إذا لم يتجاوز الاكتساب مدة سنة بعد إصدار الأمر.
- إن البيع أو الإيجار يشمل المستثمرات الفلاحية الجماعية أو الفردية بكاملها
- إن تقسيم المستثمرات الفلاحية الجماعية لا يتم إلاّ بعد إتمام تشكيلات البيع
- إن البيع يمكن أن يتم بالدفع الفوري أو بالأقساط في مدّ ة لا يمكن أن تتجاوز 10سنوات
- إن التأجير يمنح لمهلة أقصاها 30 سنة متجددة.
- إن أسعار البيع والإيجار سيتم ضبطها على أساس معايير ومقاييس تأخذ بعين الاعتبار وضعية المستفيدين، طبيعة موقع الأرض وأخيرا توجه السوق العقاري.

لقد عاشت الجزائر خلال عشرية التسعينات أزمة سياسية حادة كان لها تأثير كبير على كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، زيادة على الأزمة المالية التي تسببت فيها انهيار أسعار البترول خلال نهاية سنوات الثمانينات، حيث تفاقمت مديونية الجزائر ببلوغها حوالي 34مليار دولار، ولم تشهد أسعار البترول ارتفاعا خلال هاته الفترة، بل انخفض سعر البرميل من 21دولار عام 1991إلى 15دولار عام 1994، كل هذه الظروف أدت بالجزائر إلى إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي

كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة الجدولة، ولعل أهم المحاور الأساسية لهذه الاتفاقيات مع الهيئات الدولية في ما يخص القطاع الفلاحي تمثلت في ما يلي:

تحرير الأسعار و رفع الدعم النهائي على أسعار الحليب والحبوب؛ تخفيض قيمة العملة الوطنية بحوالي 97في المئة؛تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية؛إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي؛وفي سنة 1998تم صدور البرنامج الاستعجالي المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى كجلب المياه، توصيل الكهرباء، شق الطرق، ....إلخ، وهذا ما أدّ ى إلى إنعاش المناطق الريفية بعدما عرفت العزلة، وذلك من خلال توفير مناصب شغل جديدة و توسيع الهجرة من المدن إلى الأرياف من أجل استصلاح الأراضي الزراعية وهو ما سمح بإصلاح 255000هكتار، وإنشاء 179000منصب شغل دائم حتى نهاية سنة (2003.

وفي ما يلي نتطرق إلى وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة ما قبل التسعينات ومدى تأثير السياسات المذكورة سابقا في توفير الطلب الاستهلاكي على أهم المنتجات الغذائية الرئيسية وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (11): مساهمة الانتاج الزراعي المحلي في تغطية الطلب الوطني خلال الفترة (1970–1990

السنوات / البيانات	متوسط الإنتاج السنوي			متوسط الطلب السنوي			نسبة الاكتفاء الذاتي		
	73–70	84–81	90–87	73–70	84–81	90–87	73–70	84–81	90–87
الحبوب	1.528,3	1.793,6	2.181,8	2568,6	4.805,3	7632,1	70,3	31,8	28,6
البقول	45,4	41,2	46,1	64,6	208,9	154,7	69,6	19,7	29,8
البطاطا	280,4	488,7	903,1	349,1	601,0	1395,8	82	81,3	64,7
السكر	4,4	1,9	00	254,9	597,9	-	1,7	0,3	00
الزيوت	96,9	274,2	194	172,4	591,1	454,3	56	46,4	52,7
اللحوم	117,0	273,7	4480,0	117,1	303,0	480,6	99,9	90,3	93,3
الحليب	537,0	741,0	1.003,5	654,2	1725,3	2064,3	82,1	41,4	48,3

(المصدر: رابح زبيري. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثرها على تطوره، 1997، صفحة 22)

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب الاكتفاء الذاتي لمختلف المنتجات الغذائية عرفت تراجعا خلال المراحل الثلاث المدروسة، هذا بالرغم من تزايد كميات الإنتاج ، خاصة ما تعلق بالحبوب والبطاطس واللحوم والحليب، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة النمو الديمغرافي وكذا النمو الضعيف لكميات الإنتاج، وهذا ما يفسر زيادة الواردات الغذائية من فترة لأخرى وكذا فشل أو ضعف تطبيق مختلف الخطط والبرامج التي جاءت بها السياسات الزراعية المنتهجة منذ الاستقلال إلى غاية بداية التسعينات، ويعود فشل السياسات الزراعية خلال هذه المرحلة بدرجة أساسية إلى :

عدم كفاية رأس المال؛ ضعف مشروعات البنية الأساسية؛ اختلال في هياكل الحيازات الزراعية؛

وجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية مع عدم استغلالها؛ تطبيق النظام الزراعي الاشتراكي؛ عدم استعمال التقنيات الزراعية في كثير من المناطق الريفية. (زبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثرها على تطوره، صفحة 226)

5)– برامج اصلاحات القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة 2000–2019

1.5) المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(2004-2000):

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA))هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة .

ولقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة، حيث تضمن مجموعة من التوجيهات الأساسية تتمثل في :التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وكذا الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، إضافة إلى توفير مناصب شغل في القطاع الفلاحي وتحسين مداخيل الفلاحين وظروف معيشتهم .

وقد تضمن هذا المخطط تسعة (09) برامج فلاحية تنموية منها خمسة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي :

أولا: البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية .

ثانيا: برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية..

ثالثا:برنامج تكثيف وتحويل أنظمة الإنتاج.

رابعا:برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف، التحويل، التخزين، التسويق).

خامسا:برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

وأربعة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل وهي كما يلي:

أولا:البرنامج الوطني للتشجير.

ثانيا:التشغيل الريفي.

ثالثا:برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.

رابعا:برنامج حماية وتنمية الواحات.

لقد تمّ توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2002، لإدماج دعم العالم الريفي، ونتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وهكذا تمّ قطع مرحلة جديدة، ومع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية حددت أهداف أوسع تتمثل في : (زبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثرها على تطوره)

تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي؛ تثمين كل الموارد المتاحة ؛ حماية البيئة ؛ما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يوجدون في وضع صعب ويقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور أساسية هي:إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة والتي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛ تكثيف الأنظمة الزراعية ؛ دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب؛ توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من 11في المائة

إلى 14في المائة؛ وقد اعتمدت الدولة في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية عدة آليات مالية وتقنية، حيث أنفق على المخطط الوطني خلال الفترة 2000/2007حوالي 400مليار دينار جزائري ، يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة تتمثل في الآتي: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ؛صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز؛القرض الفلاحي التعاضدي ؛ حيث استفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) إذّ قدر غلافه المالي بـ 55,89 مليار دينار جزائري وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

2.5)- سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008-2014)جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي " التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل " . وقد شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ عام 2008 ، حيث ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في أوت 2008 إذيحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة ، حيث يقوم أساس هذه السياسة على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني 35) مخطط عمل الفلاحة (2015-2019):يقوم مخطط عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية يمكن عرضها في الشكل التالي:

الشكل (02) ركائز مخطط عمل الفلاحة (2015-2019)

(المصدر: من إعداد الباحثين)

تقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019 ، على الزراعة والثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث تنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك ، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى:

- متوسط نمو في القطاع الفلاحي بـ 05%؛ قيمة الإنتاج تقدر بـ 4300 مليار دينار جزائري؛

بيئة التشجير بـ 13%؛تخفيض قيمة الواردات بـ 02مليار دولار؛ الصادرات بـ 1,1 مليار دولار؛

الوصول إلى 1500,000 منصب شغل؛ حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2020فيما يخص قطاع الصيد وتربية الأحياء المائية،

- رفع الإنتاج إلى حوالي 200 ألف طن؛ الاحتفاظ بـ 80 ألف منصب شغل؛ خلق40 ألف منصب شغل؛ الوصول إلى رقم أعمال يقدر بـ 110مليار دينار جزائري؛ حشد أكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي.

1) –الانفاق على القطاع الزراعي في ظل البرامج التنموية في الجزائر (2001–2019)

لقد حظي قطاع الزراعة بنصيبه ضمن برامج الانفاق الاستثماري الحكومي ا المنفذة على طول الفترة من 2001 إلى 2019، وقد رصد **برنامج الانعاش الاقتصادي (2001–2004)** ما قيمته 65.4 مليار دج للقطاع الزراعي، وزعت على برنامجين فرعيين:

–البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي: خصص له مبلغ 55.9 مليار دج، وهو برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تنفيذه ابتداءا من أواخر سنة 2000.

–البرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري:خصص له ما قيمته 9.5 مليار دج والهدف منه هو ترقية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وأوكلت مهمة ذلك إلى الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي وتربية المائيات.

أما في ايطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005 فقد قدرت الاعتمادات المالية لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، ما قيمته 300 مليار دج، وارتفاع مخصصات هذا القطاع مقارنة بالبرنامج السابق يعكس بالدرجة الأولى قيمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.وبالدرجة الثانية إلى تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دولار سنة 2004.

وقد سطرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في السنوات الأخيرة برامج مكثفة للنهوض بالقطاع الزراعي ومن أجل تطوير الإنتاج الفلاحي والزراعي، سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام، فمن خلال المخطط الخماسي 2014/2010 تم رصد أكثر من 1.000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية، أي بما قيمته 200 مليار دينار سنويا، حيث حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية برنامجا لتجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، يرتكز على ثلاث ركائز رئيسية:

أ– التجديد الفلاحي 2010–2014: خصص القطاع ظرف مالي يقدر بحوالي 600 مليار دينار على مدى الخمس سنوات 2014/2010، أي بما قيمته 120 مليار دينار سنويا من أجل برامج التجديد الفلاحي.

ب– **التجديد الريفي:2010–2014**: خصص القطاع ظرف مالي يقدر بحوالي 300 مليار دينار على مدى الخمس سنوات 2014/2010، أي بما قيمته 60 مليار دينار سنويا من أجل برامج التجديد الريفي، حيث أنه تم برمجة تنفيذ حوالي 10200 مشروع للتجديد الفلاحي للفترة 2014/2010.

حيث يعتمد التجديد الريفي في إطار المخطط الخماسي 2010–2014 على خمس برامج تشمل: حماية مستجمعات المياه من السدود، برنامج مكافحة التصحر، إعادة تأهيل وتوسيع الغابات وبرنامج حفظ النظم الإيكولوجية الطبيعية.

ج. بناء القدرات البشرية والدعم الفني للمنتجين 2010–2014

خصص لبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني في المجال الفلاحي ضمن المخطط الخماسي 2014/2010 ظرف مالي يقدر ب 24 مليار دينار سنويا. لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة(2014/2001)، ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع فقد تم رسم إستراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي في ايطار **برنامج النمو الجديد 2019/2015** فالاعتماد على قطاع الفلاحة كبديل لقطاع المحروقات من خلال استراتيجياته ضمان الإكتفاء الذاتي من الغذاء المحلي .بل وحتى الانتقال إلى التصدير.ويبقى القطاع الفلاحي من أضخم القطاعات التي ينبغي استغلالها وجعله يلعب دوره كاملا في استراتيجية التنمية الشاملة. كذلك التنمية الريفية وتنشيط المناطق الريفية لتكون أداة متكاملة ومتعددة القطاعات، ويتم ذلك من خلال:

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب؛ هو أحد أهداف القطاع الفلاحي. كما يمكن للمناطق المروية أن تبلغ بحلول 2019، نسبة 25 %من الأراضي المزروعة.
- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400000 هكتار من الأشجار المثمرة والغير مثمرة؛
- مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها.
- تنمية السهول، الحفاظ على النظم الإيكولوجية ومكافحة انجراف التربة والتصحر.

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في القمح

المطلب الأول: واقع إنتاج القمح

1-انتاج القمح في الجزائر

يحتل انتاج القمح في الجزائر مكانة مهمة في الانتاج الزراعي باعتباره من المواد ذات الاستهلاك الواسع للفرد الجزائري، لذلك تولي له الدولة أهمية كبيرة في انتاجه، ورغم ذلك لا يغطي الانتاج المحلي احياجات السكان المتزايدة وتحقيقا لا منها الغذائي تلجأ

الجزائر إلى الاستيراد من الخارج وتعد الجزائر خامس أكبر دولة مستوردة للقمح في العالم. (فاطمة، تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي الجزائري القمح نموذجا)

الجدول رقم (12): انتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 2018/2000الوحدة: طن

Years	Production
2000	760361
2001	2039213
2002	1501803
2003	2964852
2004	2730700
2005	2414728
2006	2687930
2007	2318963
2008	1111033
2009	2953117
2010	2605178
2011	2910890
2012	3432231
2013	3299049
2014	2436197
2015	2656731
2016	2440097
2017	2436503
2018	3981219

((Source: statistics of Food and Agriculture Organization (FAO)

خلال الفترة2000 -2018، شهد إنتاج القمح تذبذبًا بين الزيادة والنقصان رافق هذه الفترة العديد من السياسات الإصلاحية في القطاع الفلاحي، كالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2004/2000، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي 2014/2008، والتي ساهمت في تحسين معدلات انتاج القمح في الجزائر.

وقد حقق إنتاج القمح انخفاضا كبيرا ومعتبرا العام 2008 ويرجع السبب في ذلك ازمة الغذاء العالمية وتبعياتها على الاقتصاد الجزائر. علاوة على ذلك، شهدت كذلك إنتاج القمح تراجعا ملحوظا بدءا من عام 2014، ثم عاد ليسجل

زيادة كبيرة في عام 2018 بنحو 39.81 مليون قنطار.على الرغم من هذا التحسن في إنتاج القمح في الجزائر إلا أنه لا يزال ضعيفًا، حيث لا يغطي سوى نسبة ضئيلة من الاحتياجات المحلية، لذلك أصبح السعي لزيادة الإنتاج لهذا المحصول الاستراتيجي ضرورة ملحة لتخفيف العجز الذي تشهده البلاد. وتلبية الاحتياجات الوطنية في هذا المجال. (فاطمة، تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي الجزائري القمح نموذجا)

وتعد الظروف المناخية غير المنتظمة أحد العوامل الطبيعية الرئيسية في انخفاض إنتاج القمح وإنتاج المحاصيل الزراعية في الجزائر، بالإضافة إلى التحولات التي يعرفها عالم الزراعة ككل.

المطلب الثاني: واقع الامن الغذائي

1-واقع الانتاج النباتي والحيواني في الجزائر

1.1. واقع الانتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2015/2001

يحتل الانتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما لانه المصدر الأساسي للغذاء وهو يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، ولعل من أبرزها الحبوب، البقوليات، الخضر والفواكه، وكما يوضح الجدول أدناه أن الإنتاج النباتي في الجزائر من المجموعات السلعية الغذائية النباتية يشهد على العموم ارتفاعا من سنة إلى أخرى وبمعدلات متفاوتة، والجدول الموالي يوضح تطور أهم المنتجات النباتية خلال الفترة (2001-2009):

الجدول رقم (13): تطور الانتاج النباتي خلال الفترة (2001-2009) الوحدة: مليون قنطار

السنـــة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الحبوب	26,57	19,51	42,70	40,31	21.62	40.17	36.01	15.36	61.32
البطاطا	09,67	13,37	18,80	20.00	21.56	21.81	15.06	21.71	26.36
البقول الجافة	0,38	0,43	0,60	0,58	0.47	0.44	0.50	0.40	0.64
الخضر	33.6	38.37	49.08	54.8	59.26	59.29	55.24	60.68	72.91
الكروم	1,96	2,40	2,51	2,84	2.65	3.98	2.45	4.02	4.92
الزيتون	2.00	1,92	1,68	4,69	3.16	2.64	2.08	2.54	4.75
الحمضيات	4,70	5,19	5,60	5,90	6.27	6.80	6.89	6.97	8.44

التمر	4,37	4,18	4,72	4,43	5.163	4.922	5.27	5.53	6.00

(المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للفترة ، 2009-2001)

يتضح من خلال هذا الجدول أن الإنتاج النباتي شهد تطورا خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي2004/2001، حيث عرف انتاج الحبوب سنة 2001 ارتفاعا معتبرا ببلوغه 26,57 مليون قنطار، أي بمعدل نمو قدر بحوالي 185.08% ، وهذا التحسن يرجع أساسا إلى الظروف الملائمة التي سادت خلال الموسم من جهة، وإلى الأثر الإيجابي لبداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع فيه ابتداء من سنة2000 ، وبخاصة في مجال تكييف أنظمة الإنتاج الزراعية خاصة في مجال الحبوب ، هذا وقد سجلت سنة2004ارتفاعا في كمية انتاج الحبوب وصل إلى 40,31 بمعدل نمو قارب 332.51% مقارنة بسنة 2000 ،أما بالنسبة لإنتاج الحبوب خلال فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي فقد شهد انتاج الحبوب انخفاضا سنتي 2007 و 2008 ، حيث سجلت سنة 2008 أدنى مستوى انتاج للحبوب خلال العشرية الأولى من القرن 21، ليرجع ويرتفع سنة 2009 مسجلا زيادة تقدر ب 241.99% عن سنة 2000 وزيادة بحوالي23.26 عن سنة 2004 سنة انتهاء برنامج الانعاش الاقتصادي ، وقد عرف انتاج الحبوب سنة 2009 أعلى مستوى إنتاجي له خلال فترة البرامج التنموية 2009/2001،ورغم هذا التحسن في انتاج الحبوب في الجزائر إلا أنه يبقى ضعيف، بحيث أنه لايغطي إلا نسبة ضئيلة من الاحتياجات المحلية، وحبيس الظروف المناخية والتحولات التي يعرفها عالم الفلاحة ككل، لذلك أصبح السعي من أجل زيادة إنتاج هذا المحصول الاستراتيجي ضرورة ملحة، وذلك للتخفيف من العجز الذي تعرفه تلبية الاحتياجات الوطنية في هذا المجال.

أما بالنسبة لإنتاج البقوليات فقد عرف تطورا خلال الفترة ما بين 2004/2001 ولكنه يبقى منخفضا مقارنة بالجهود المبذولة من طرف الحكومة في هذا المجال ،وقد عرف انتاج البقوليات خلال الفترة 2009/2005 تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، فقد انخفض الانتاج سنتي 2005 و2006 ليرجع ويرتفع سنة 2007 بزيادة تقدر ب 13.68% ليرجع وينخفض الانتاج سنة 2008 بحوالي 19.81%، أما سنة 2009 فقد كانت السنة التي سجلت فيها البقوليات أعلى مستوى انتاجي لها ، ورغم هذا التحسن يبقى انتاج البقوليات دون المستوى المطلوب والذي يوفر للبلد أمن غذائي يعفيها من الاستيراد من الخارج والتبعية. (رحال)

وإذا نظرنا إلى انتاج الخضر و الحمضيات نلاحظ أنه هو الأخر عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة 2004/2001.اما بالنسبة لإنتاج الخضر والحمضيات خلال الفترة 2009/2005 فقد عرف تطورا ملحوظا حيث نلاحظ أنه في تزايد مستمر خلال هذه الفترة إلا سنة 2007 أين سجل انتاج الخضر تراجعا طفيفا قدر بحوالي 6.8% ، وإذا قارنا بين انتاج الحمضيات والخضر خلال فترة المخططين نلاحظ أن هناك تحسن معتبر ، فقد زاد الانتاج سنة 2009 بحوالي 29.76% و33.05% على التوالي عن سنة 2004،ويرجع هذا إلى الدعم المقدم من الدولة لهذا القطاع في اطار برنامج دعم النمو الاقتصادي كما ذكرنا سابقا. (حدة، دور الانفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، 2018/2001)

أما بالنسبة لانتاج الزيتون فقد سجل تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض وبصورة عامة فإن انتاج الزيتون ضعيف، ومرد ذلك أسباب عديدة، منها ضعف الاستثمار في هذا المجال، الشيء الذي لم يساعد على تطوير التجهيزات وتحديث وسائل الإنتاج في مجال عصر وتعليب وتخزين الزيتون، بالإضافة إلى الطبيعة الجبلية الوعرة التي يكثر بها الزيتون، حيث جرت العادة على غرس أشجار الزيتون في مثل هذه المناطق، وهذا ما ينبغي العدول عنه مستقبلا.

أما بالنسبة لانتاج التمور، فالجزائر تحتل مكانة مرموقة في إنتاج التمور، وتعتبر التمور الجزائرية من بين الأجود عالميا وبخاصة بالنسبة لدقلة نور، ولقد عرف انتاج التمور خلال الفترة 2005/2001 تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع، في حين عرفت الفترة 2009/2006 وتيرة متزايدة من الانتاج.

وقد عرف انتاج البطاطا تطورا جيدا حيث ارتفعت الكمية المنتجة منها من 1646,67 ألف طن في متوسط الفترة (2000-2005) إلى 2636,06 ألف طن سنة 2009 أي ما يقارب المليون طن، إذ أن الجدير بالذكر أن الجزائر احتلت المرتبة الثانية إفريقيا من حيث إنتاج البطاطا في موسم (2008/2007)، حسب ما أفاد به تقرير منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة "FAO" للسنة 2009 حول حجم الإنتاج العالمي من هذه المادة الواسعة الاستهلاك.

وما يمكن أن نستخلصه بالنسبة للإنتاج النباتي بصفة عامة، أن البرامج التنموية خلال الفترة 2009/2001 لم تساهم في تحسين مستوى الانتاج الزراعي النباتي للبلد، خاصة بالنسبة لانتاج الحبوب والبقوليات والزيوت ويرجع السبب وحسب وجهة نظرنا إلى ضعف التشجيعات الممنوحة لجذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية لهذا القطاع والذي سيأثر سلبا على الانتاج والانتاجية ويضع البلد دائما في تبعية غذائية للخارج.

وأمام هذه الوضعية المتردية فإن ترقية الإنتاج النباتي قد أصبح ضرورة ملحة، وذلك من أجل التخفيف من وطأة العجز الذي تعرفه البلاد في مجال الحبوب والبقول الجافة والزيوت، ولن يتأتى رفع الإنتاج كما ونوعا إلا إذا قامت الجهات المعنية باتخاذ إجراءات وتدابير في صالح هذا القطاع، سواء فيما يتعلق بالمساحة أو نوعية البذور أو فيما يتعلق بتشجيع المزارعين حتى يستثمروا في زراعة الحبوب، وعدم التخلي عنها بعدما أصبحت هذه الزراعة غير مربحة، بسبب الفرق بين التكاليف التي يتحملونها والأسعار المدعمة من طرف الدولة.

وبالحديث عن الفترة 2014/2010 فلقد كان لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014/2010 أثر بالغ في تحسن الانتاج النباتي في الجزائر، إلا أنه لم يرقى بعد إلى مستويات طموحات سياسة التجديد الفلاحي والريفي، مما يعني أن الجزائر ما زالت دائما تحت رحمة التبعية الغذائية للخارج.والجدول الموالي يوضح تطور أهم المنتجات النباتية خلال الفترة (2010-2014)

الجدول رقم (14): تطور الانتاج النباتي خلال الفترة 2015/2010

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الحبوب الشتوية	45 581 000	42 457 000	51 336 480	49 109 735	34 321 780	37 554 894
الحيوب الصيفية	4 650	15 155	35 053	12 565	30 370	54 591

المحاصيل الصناعية	7 776 900	7 237 140	8 758 680	9 323 210	11 147 450	13 299 370
البقول الجافة	723 450	788 170	842 900	958 330	937 065	873 922
الخضر	86 404 430	95 692 325	104023180	1186826 50	122 977 470	124 693 277
البطاطا	33 003 115	38 621 936	42194758	4886538 0	46 735 155	45 395 769
الطماطم	7 182 353	7 716 055	7969630	9750753	10 656 093	11 637 658
الحمضيات	7 881 110	11 067 500	10 878 320	12 048 510	12 710 030	13 419 940
الكروم	5 605 620	4 025 920	5 431 690	5 708 400	5 180 350	5 680 690
التمور	6 447 410	7 248 940	7 893 570	8 481 990	9 343 772	9 903 770
الزيتون	3 112 520	6 107 755	3 938 400	5 787 400	4 828 600	6 537 246

(Source : M.A.D.R)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نمو الانتاج الفلاحي خلال الفترة 2010-2014 مقارنة بالفترة 2008/2000 بسبب ارتفاع المخصصات المالية الموجهة لهذا القطاع في اطار المخطط الخماسي 2014/2010 ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي ، حيث ارتفع انتاج الحبوب خلال السنتين 2010 و 2011 مقارنة بمتوسط الفترة 2008/2000 ، إلا أنه انخفض مقارنة بسنة 2009 أين سجل الانتاج ذروته، أما بالنسبة لباقي المنتجات كالبطاطا، البقول الجافة ، التمور، الحمضيات ، فقد عرفت الفترة 2014/2010 زيادة في الانتاج مقارنة بسنة 2009 وكذلك مقارنة بمتوسط الفترة 2008/2000.

2.1.3. واقع الانتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2015/2001

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة، وتزداد أهميته أكثر نظرا لثقله في تركيبة الإنتاج الزراعي، والجدول التالي يوضح تطور الثروة الحيوانية خلال الفترة **2009/2001**.

الجدول رقم (15): تطور الثروة الحيونية خلال الفترة 2009/2001

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأبقار	1613.04	1510.77	1560.54	1613.7	1586.07	1607.90	1633.81	1640.73	1682.44
الأغنام	17298.8	17057.3	17502.8	18293.3	18909.1	19615.7	20154.9	19946.2	21404.6
الماعز	3129.40	3280.54	3324.74	3450.58	3589.88	3754.59	3837.86	3751.36	3962.12
الإبل	245.49	249.69	253.05	273.14	268.56	286.67	291.36	295.09	301.12

(Source : ONS, Cheptel, (2000-2009))

لم تعرف الثروة الحيوانية خلال الفترة 2004/2001 وتيرة منسجمة نحو الزيادة، فهي تتراجع تارة وتتقدم تارة أخرى، في حين سجلت الفترة 2009/2005 تطورا في الثرة الحيوانية إلا أنها دون المستوى المطلوب، فإذا نظرنا لتربية الأبقار فقد زادت سنة 2009 بحوالي فقط 4.26% مقارنة بسنة 2004، وهذا رغم سعي الجزائر إلى توفير المراعي والأعلاف الخضراء على مدار السنة من أجل الرفع من القدرات الإنتاجية من الحليب، ويتم تربية نوعين من الأبقار لغرض إنتاج الحليب، وهي الأبقار المحلية والأبقار المحسنة.

وتعتبر هذه الحصيلة من الثروة الحيونية غير كافية لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد حيث أن الجزائر تبقى من بين الدول التي تعاني من نقص في عدد المواشي وبخاصة منها الأبقار، وذلك لأسباب عديدة، ربما أهمها عدم تأهيل المراعي ونقص الأعلاف بسبب الظروف الطبيعية التي تؤثر بشكل مباشر على الثروة الحيوانية، حيث يتم التخلص منها بالذبح، إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين لآخر، والتي تتسبب في فقدان أعداد من الحيوانات، مما يؤدي إلى نقصان القطيع الحيواني.

وبالحديث عن الانتاج الحيواني فحسب إحصائيات الجدول أدناه، فإن وتيرة الإنتاج الحيواني في الجزائر، سجلت ارتفاعا خلال الفترة 2009/2001، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (16): تطور الانتاج الحيواني خلال الفترة 2009/2001

السنوات / الإنتاج	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
اللحوم الحمراء (ألف طن)	259.85	290.76	300.45	320	301.56	298.50	320.12	315.76	346.60
لحوم البيضاء (ألف طن)	201.00	150.70	156.80	170	168.57	145.30	260.59	305.70	209.22
الحليب (610 لتر)	1637.21	1544	1610	1915	2092	2244.00	2184.85	2219.71	2394.20
العسل (طن)	16.39	19.49	21.00	28	29.91	25.00	29.59	33.12	40.22
الصوف (طن)	181.47	197.52	200	230	235.00	240.00	223.12	221.88	278.20
البيض (610 حبة)	2160	3220	3302	3500	3444.98	3570.00	3813.54	3507.57	3838.30

(Source : M.A.D.R, Evolution des productions animales de à, 2000-2009)

لقد عرف انتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة 2009/2001 نموا مطردا بانتظام فهي تارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض، تماشيا مع الظروف المناخية، فإنتاج اللحوم الحمراء يتأثر بالظروف والعوامل المناخية وخاصة الهطولات المطرية وانعكاساتها على حالة المراعي الطبيعية وما توفره من المواد العلفية الضرورية للتغذية، وترجع الوضعية الجيدة نسبيا لمنتوج اللحوم الحمراء للفترة 2009/2005 مقارنة بالفترة 2004/2001 أساسا لتزايد عدد رؤوس الماشية خلال الفترة (2005-2009)، حيث سجلت سنة 2009 ثروة حيوانية معتبرة تمثلت في 1682.44 ألف رأس من الأبقار و21404.59 ألف رأس من الأغنام و3962.12 ألف رأس من الماعز و 301.12 ألف رأس من الإبل.وتسعى الجزائر من خلال سياستها في مجال إنتاج اللحوم الحمراء، للرفع من قطعان الماشية، وقد نتج عن التوسع في أعداد الأغنام والماعز ارتفاع الكمية المستوردة من الحبوب وزيادة المساحات المخصصة لزراعة الأعلاف، وذلك على حساب القمح مثلا، ولتحسين المستوى الحالي للاستهلاك من لحوم الأغنام والماعز يستوجب مضاعفة الإنتاج، وهذا يتطلب العمل على عدة محاور، منها:

- ✓ مواصلة التحسين في مستوى أداء الأغنام، من حيث التحسين الوراثي الذي يؤدي إلى زيادة معدل وزن الحيوان.
- ✓ زيادة إنتاج الأعلاف بإتباع برامج الكفيلة بذلك، إلى جانب تنظيم المراعي الطبيعية وفقا لخطة علمية مدروسة.

✓ تنظيم السوق وذلك بالعمل على المراقبة والتدخل عند الحاجة لتصحيح أي تشوهات تؤدي إلى تدهور الأسعار وعدم تمكن المنتج من تغطية التكاليف.

أما بالنسبة لانتاج اللحوم البيضاء فقد أولت الجزائر أهمية لتطوير إنتاج اللحوم البيضاء، من خلال منح الإعانات والقروض وتوفير البنى التحتية الأساسية وتشجيع القطاع العام والخاص على الاستثمار في هذا المجال ، ونتيجة لهذه الجهود المبذولة، فقد تمخضت عنها نتائج مشجعة باتجاه تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالرغم من تحقيق اكتفاء ذاتي في هذا المجال، إلا أن إنتاجها قد عرف تذبذبا بين انخفاض وارتفاع، سببتها عوامل وظروف مرت بها الجزائر، حيث يرجع الانخفاض في انتاج اللحوم البيضاء لسنة 2006 إلى ظهور وانتشار أنفلونزا الطيور وبالنسبة لسنة 2009 كان الانخفاض بسبب موجة ارتفاع الاسعار التي طالت أعلاف الدواجن وصعب من إمكانية الحصول عليها، هذه الظروف وغيرها هي ما تسبب في تراجع انتاج هذا النوع من اللحوم،وقد سجل انتاج اللحوم البيضاء أعلى مستوى انتاجي له سنة 2008 بحوالي 3656950 .

أما بالنسبة لانتاج الحليب والذي يعتبر من المكونات الغذائية الأساسية، لكونه أحد المصادر الطاقوية للبروتين الحيواني، والذي يرتبط بالصحة العامة للإنسان، نلاحظ من الجدول أعلاه أن انتاجه دون المستوى المطلوب حيث لا يلبي حاجيات المجتمع منه، وقد سجل انتاج الحليب خلال الفترة 2003-2009 ارتفاعا بوتيرة مستمرة باستثناء سنة 2007 والتي سجلت انخفاضا في انتاج الحليب ، وقد سجل إنتاج الحليب أعلى مستوى انتاجي له سنة 2009 بحوالي 2394200، ورغم كل المجهودات المبذولة في هذا المجال، تبقى الجزائر في مجال الحليب كما هو الحال بالنسبة لمجموع محاصيل الحبوب والبقوليات واللحوم رهينة السوق العالمية، حيث تعتبر عملية تجميع الحليب والقدرات المسخرة للتجميع محدودة مما يعيق تطور الإنتاج في الجزائر، حيث أن العديد من مجمعات الحليب تعاني من نقص التأطير والتأهيل والإمكانيات الخاصة بالحفظ وغرف التبريد، والجدير بالذكر، أن إنتاج الحليب الجزائري يتوزع على المناطق الأربعة للبلاد، إلا أن المنطقة الشرقية تعد أهم منتج للحليب وبالحديث عن الانتاج الحيواني خلال الفترة 2015/2010، فإن وتيرة الإنتاج الحيواني في الجزائر، سجلت ارتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة ماعدا منتج العسل والذي كان يعرف تارة انخفاضا وتارة اخرى ارتفاعا لكنه على العموم سجل معدلات نمو ملحوظة مقارنة بالفترة 2009/2000 ، والجدير بالذكر أن الارتفاع الحاصل في الانتاج الحيواني يعود بالدرجة الأولى إلى توفر الأعلاف لتغذية الماشية وكذلك إلى استيراد أبقار أغلبها حلوب،وبالرغم من هذا التحسن تبقى الجزائر في مجال الإنتاج الحيواني غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وإن كانت حدة التبعية للخارج ليست بنفس الحجم مما هي عليه بالنسبة للإنتاج النباتي، وبخاصة منه مجموعتي الحبوب والبقول الجافة، إلا أن إمكانية تجاوز النقص المسجل بالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء أمر ممكن، على اعتبار أن الإمكانيات متوفرة والظروف مواتية، تبقى فقط الإرادة بالسعي لتجاوز بعض العقبات التي تقف عائقا أمام ترقية الإنتاج الحيواني، الذي يعرف وضعية غير صحية.

جدول رقم (17): تطور الانتاج الحيواني خلال الفترة (2010-2015)

Produit	2010	2011	2012	2013	2014	2015

لحوم حمراء (قنطار)	3 816 123,98	4 195 529,34	4 397 885,82	4 671 996,82	4 862 903,46	5 256 474,50
لحوم بيضاء (قنطار)	2 816 315,33	3 361 279,11	3 653 981,50	4 183 966,93	4 634 522,28	5 052 073,92
الحليب ألف لتر	2 632 910,78	2 926 958,70	3 088 189,70	3 368 066,86	3 548 824,94	3 753 765,56
جمع الحليب ألف لتر	393 304,70	536 364,08	700 984,78	831 946,47	903 598,50	944 909,19
بيض ألف وحدة	4 379 713,05	4 822 477,30	5 326 571,55	5 987 023,58	6 060 558,18	6 644 516,64
عسل (قنطار)	48 803,26	47 525,23	53 200,57	61 466,58	57139.22	64 268,92

)Source : M.A.D.R (

وقد سجل الإنتاج النباتي والحيواني سنة 2018 ما يفوق 3 ألاف مليار دينار (أكثر من 25 مليار دولار) من بينها ألف مليار دينار تخص شعبة الخضروات.فقد عرف الإنتاج الوطني من الخضروات تضاعف 5 أو 6 مرات خلال العشرين سنة الماضية وليس في البطاطس والطماطم فقط بل في كل أنواع الخضروات وهو "ما جعل الجزائر لا تستورد هذه المنتجات من الأسواق الخارجية بل تصدرها للخارج ولو بكميات قليلة ".وقد انتقل إنتاج الخضروات من 152 مليون قنطار عام 2018 مقابل 38 مليون قنطار سنة 2000 بحيث أصبح الإنتاج المتاح للإستهلاك يقدر بـ 320 كيلوجراما للفرد سنويا. كما انتقل الإنتاج الوطني من البطاطس من 12 مليون قنطار سنة 2000 إلى 47 مليون قنطار العام 2018 وإنتاج الطماطم الاستهلاكية من 4 ملايين قنطار إلى. 14 مليون قنطار خلال نفس الفترة.أما عن انتاج الحبوب، فقد حققت الجزائر انتاجا بـ 6 ملايين طن من الحبوب في موسم الحصاد 2018 بزيادة 2.6 مليون طن عن سنة 2017، التي عرفت انتاجا بـ 3.4 ملايين طن والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(18): انتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2018/2016

السنة	2016	2017	2018
انتاج الحبوب (مليون قنطار)	33	34	60

انتاج الحليب (مليار لتر)	/	3.52	/

(المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري)

وتسعى وزارة الفلاحة إلى مضاعفة انتاج الحبوب في الجزائر بـــ 3 مرات على المدى المتوسط وتقوم هذه الخطة على اساس توسيع المساحة المسقية لزراعة الحبوب من 200 ألف هكتار حاليا إلى 600 ألف هكتار بحلول 2021/2020.

وبالحديث عن شـــعبة الحليب فقد بلغ الإنتاج الوطني للحليب أكثر من 3,52 مليار لتر خلال ســـنة 2017 بما فيها أكثر من 2,58 مليار لتر من حليب الابقار (73 %)، و حســب احصـائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصـيد البحرى وصـل عدد رؤوس الأبقار المنتجة للحليب سـنة 2017 نحو 971.663 رأسـا و عدد النعاج و 17.709.588 رأسـا فيما قدر عدد رؤوس الماعز المنتجة للحليب ب 2.949.646 رأســـا و عدد النوق (جمع ناقة) المنتجة للحليب فقد بلغ 207.884 رأســـا. أمـا الولايات الرائـدة في إنتـاج الحليـب خلال ســـنـة 2017، فهي ولايـة ســـطيف بإنتـاج قدره 287.325.000 لتر تليها ولاية تيزي وزو بإنتاج قدره 178.785.000 لتر ثم ولاية سـيدي بلعباس التي بلغ إنتاج الحليب بها ب 167.178.000 لتر. وقد ارتفع حجم الإنتاج الوطني للحليب بصـفة ملموسـة من 1.2 مليار لتر في عام 2000 إلى 3،5 مليار لتر سـنة 2017، أي بنسـبة نمو تعادل 193.% وفيما يخص كمية جمع الحليب، فقد تضـاعفت قرابة ثمانية مرات، من 100 مليون لتر في سنة 2000 إلى 833 مليون لتر في سنة 2017

المطلب الثالث: الإستراد والاستهلاك والاكتفاء الذاتي

1- الاستراد والاستهلاك

تعتمد الجزائر بشكل كبير على الاستيراد لتغطية الاحتياجات المحلية من القمح، وحتى في السنوات ذات الإنتاج المحلي الوفير. ففي السنوات الخمس الأخيرة، استوردت البلاد ما متوسطه 8 ملايين طن من القمح اللين سنويًا، وهو ما يمثل حوالي 70 % من استخدامها المحلي. (ليلى)

الجدول رقم (19): الفجوة الغذائية للقمح في الجزائر خلال الفترة 2018/2000

الوحدة: طن

Years	Food gap of wheat
2000	5389639

2001	4332787
2002	5148197
2003	4085148
2004	4819300
2005	5335272
2006	5162070
2007	5731037
2008	7188967
2009	5596883
2010	6144822
2011	6039110
2012	6017769
2013	6550951
2014	7568803
2015	7593269
2016	7909903
2017	8013497
2018	6618781

(Source: preparing of researchers depending on)

على الرغم من تحسن الإنتاج المحلي على مر السنين، بفضل الجهود المبذولة لإزالة بعض العقبات التي عرقلت تنمية هذا القطاع ، إلا أنه لا يزال بعيدًا جدًا عن خفض فاتورة (رحال و الفتني)استيراد القمح بشكل كبير ، حيث لا يلبي إنتاج القمح الطلب المحلي المتزايد ، وتواصل الجزائر استيراده من الخارج ، ويمثل قمح الخبز- القمح اللين- 75 إلى 83 في المائة من واردات القمح، في حين نجد أن واردات الجزائر من القمح الصلب أقل من القمح اللين بسبب وفرة الإنتاج الذي يغطي نسبة عالية من الطلب المحلي ، وبالتالي تحقق الجزائر معدلات عالية من الاكتفاء الذاتي. فيما يتعلق بالقمح الصلب.ويصعب على الجزائر الاعتماد على إمدادات القمح الصلب المحلية لعدم الاستقرار في معدلات الإنتاج، بسبب التقلبات المناخية. وترغب الجزائر في زيادة الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب، ولهذا السبب تخطط الحكومة الجزائرية لزيادة الأراضي المروية.

وبالحديث عن الموارد المائية والتي تعتبر من أهم العوامل المتحكمة في انتاجيةالقمح، نجد أن الجزائر تعاني من ندرة المياه والجفاف، حيث يعتبر التسيير الجيد للموارد المائية أمر بالغ الأهمية لتحقيق معدلات انتاجية مرتفعة، ولكن من أجل

تحقيق أهدافها الزراعية، ستحتاج إلى زيادة مواردها المائية. لكن كل هذا يستغرق وقتا. هذا يعني أنه سيتعين على الجزائر الاستمرار في استيراد القمح الصلب.

وقد استوردت الجزائر 7.2 مليون طن من القمح في 2018، حيث بلغ إنتاج الجزائر من القمح للعام نفسه 3.9 مليون طن، بزيادة 62.5٪ عن الموسم السابق. ويعتبر هذا أكبر محصول للقمح منذ خمسة عقود. في حين استوردت الجزائر 8.1 مليون طن من القمح في 2017 و 8.23 مليون طن في العام 2016.

بالحديث عن الفترة 2015/2005 ، شهدت واردات القمح تذبذبًا في الزيادة والنقصان ، حيث ارتفعت معدلات الاستيراد بشكل ملحوظ في عام 2015 بنحو 8.5 مليون طن. وفي السياق ذاته ، سجلت الجزائر معدلات اكتفاء ذاتي من القمح تراوحت بين 14٪ و 35٪ خلال الفترة 2018/2005.

وتعتبر الجزائر خامس أكبر مستورد للقمح في العالم ، قد استوردت في السابق ما يصل إلى 40٪ من إنتاج فرنسا من القمح سنويًا ، لكن تحركها نحو القمح الروسي كان مؤشرًا على تدهور العلاقات بين الجزائر وباريس.

كما تستورد الجزائر من بولندا، الأرجنتين ولاتفيا والسويد وألمانيا والمملكة المتحدة والمكسيك وكندا والولايات المتحدة. ومع تأثيرات تغير المناخ وتقلب عائدات النفط والغاز وانخفاض قيمة العملة، فإن الاعتماد على الواردات الغذائية يقوض بشكل خطير الأمن الغذائي للجزائر. (رحال و الفتني)

استهلاك القمح في الجزائر

تعتبر الجزائر من أكبر الدول المستهلكة للقمح باعتباره الغذاء الأساسي لمواطنيها، وقد عرف استهلاك القمح خلال الفترة 2018/2000 ارتفاعا ملحوظا ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى النمو الديمغرافي المتزايد والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (20): استهلاك القمح في الجزائر خلال الفترة 2018/2000

الوحدة: طن

Years	**Consumption**
2000	6150000

2001	6372000
2002	6650000
2003	7050000
2004	7550000
2005	7750000
2006	7850000
2007	8050000
2008	8300000
2009	8550000
010	8750000
2011	8950000
2012	9450000
2013	9850000
2014	10005000
2015	10250000
2016	10350000
2017	10450000
2018	10600000

)source: U.S. DEPARTMENT OF AGRICULTURE (USDA(.(

2-الإكتفاء الذاتي :

الجدول رقم (21): معدلات الاكتفاء الذاتي من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014) الوحدة: %

المجموعات السلعية	2001-2005	2006	2007	2008	2009	2010	20011	2012	2013	2014
الحبوب	30.46	35.62	33.83	16.02	39.88	36.48	31.96	34.2	39.57	21.65
البطاطا	93.74	95.94	88.22	96.93	95.48	96.68	97.15	96.4	98.52	97.44
البقوليات	23.17	21.39	20.79	17.69	26.86	25.99	27.68	32.3	34.02	32.78
الخضر	99.60	99.26	99.72	99.72	99.65	99.70	99.73	99.6	99.74	99.80
الفواكه	91.34	92.07	90.70	90.70	89.78	90.65	91.47	91.8	93.03	89.97
الزيوت والشحوم	8.05	7.07	6.21	6.21	12.12	6.15	13.30	8.0	14.03	8.03
اللحوم	89.38	83.15	86.71	86.71	88.13	89.92	90.50	90.6	93.05	90.13
الأسماك	88.99	89.13	90.40	90.40	83.53	84.51	77.47	79.6	81.67	71.35
البيض	98.51	98.98	99.91	99.91	99.74	99.80	99.80	99.8	99.9	100
الألبان ومنتجاتها	43.87	40.44	42.64	42.64	46.50	51.06	52.90	51.6	63.17	50.48

(المصدر: شيخاوي سهيلة، السياسات الاقتصادية للاستثمار الزاعي ودوره في تحقيق الامن الغذائي، صفحة 105)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر تعرف ثلاثة مجموعات حسب درجة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية:

1. **مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة:** وتشمل هذه المجموعة على الحبوب والبقوليات والزيوت والتي تعرف نسب استيراد عالية وتقل نسبة الاكتفاء الذاتي فيها عن 40 % ،وبالحديث عن الحبوب وبالخصوص القمح والتي تعتبر مادة أساسية ذات استهلاك واسع فقد سجلت قيمة الفجوة الغذائية في الحبوب خلال الفترة 2014/2001 نسبة تتراوح بين 60%- 84% ، ويرجع ذلك إلى قصور الزراعة الجزائرية عن تلبية الطلب المحلي حيث وصلت هذه الفجوة إلى 84% العام 2008 ، ويتم تغطية هذه الفجوة من خلال الاستيراد وقد سجلت واردات الحبوب و مشتقاتها خلال الفترة 2014/2001 حالة من التذبذب بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى ويرجع ذلك إلى تذبذب الإنتاج المحلي ؛وهذا لإرتباط تحسن الإنتاج المحلي بالعوامل المناخية بالدرجة الأولى ؛وتبقى فاتورة الاستراد رهينة لأسعار الصرف وكذا أسعار المنتوج المستورد في الأسواق العالمية. (رحال و الفتني)

أما بالنسبة للبقوليات فتعتبر الجزائر من أضعف الدول إنتاجية للبقول الجافة مقارنة بغيرها من الدول العربية ، وتمثل البقوليات أهم المنتجات الزراعية استهلاكا وطلبا في السوق الجزائرية، ونظرا لعدم قدرة الزراعة الجزائرية على تغطية الطلب المحلي منها تلجأ الدولة لاستيراها ، وقد عرفت فاتورة استيرادها خلال الفترة 2014/2001 تذبذبا نظرا لارتفاع معدلات الاكتفاء الذاتي بها نسبيا حيث انتقلت من 17.69% سنة 2008 إلى 32.78% سنة 2014 أي بمعدل نمو قدره ب 85.30 % وهذا راجع إلى ملائمة الظروف المناخية إلا أنها تبقى نسبة قليلة لم تغنها عن الاستيراد . ونفس الحال بالنسبة للزيوت حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تعرف عجزا يكاد يكون كليا في انتاج هذه المادة.

2. **مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة** وتتراوح بين 40 % و 65 % وتشمل الحليب ، حيث بلغت أدنى نسبة اكتاف حققتها هذه المادة سنة 2006 بنحو 40.44 % ومن ثم بدأت هذه النسبة في الارتفاع إلى أن بلغت أعلى مستوى لهاسنة 2013 بنسبة 63.17 % وقد تمخض عن ذلك تراجعا في فاتورة استيراده خلال نفس السنة

2013 وهذا التحسن يرجع إلى الاهتمام الذي أولته الدولة لفرع الحليب بدعم المزارعين(دعم انتاج الحليب وتوزيعه وتجميعه.....ألخ) ، ورغم ذلك لم يتمكن الانتاج المحلي للحليب في الجزائر من تحقيق نسب كافية تغنيها عن الاستيراد،فقد عاودت فاتورة الاستيراد الارتفاع العام 2014 مسجلة نحو 2 مليار دولار سنة 2014 ؛وهو مبلغ لايعكس المجهودات التي تبذلها الدولة لتحقيق الإكتفاء الذاتي من مادة الحليب ؛وتعتبر أغلب الكميات المستوردة هي الحليب الجاف وهو مايستدعي دعم مزارع تجميع الحليب بمصانع غذائية للحليب و مشتقاته لتفادي الخسائر الحاصلة في الإنتاج خاصة مع النتائج الإيجابية التي حققها الإنتاج بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

3. **مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة** وتضم مجموعة سلع الخضر والفواكه وجملة اللحوم والاسماك والبيض،فمن الملاحظ أن واردات الجزائر من الخضر جد منخفضة أو معدومة تقريبا ويرجع ذلك لتحقيق الجزائر لمعدلات اكتفاء ذاتية عالية بنسبة 99% وبقيت مستقرة خلال طول الفترة2014/2001 وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في الإنتاج ، أما بالنسبة لانتاج الفواكه هي الأخرى تحقق الجزائر فيها معدلات اكتفاء تتراوح بين 89% إلى 93% ، أما بالنسبة لاستيراد المنتجات الحيوانية فقد تميزت بعدم الاستقرار بالنسبة لبعض المكونات، كما هو الحال مع اللحوم الحمراء والتي تعتبر كغذاء أساسي جزءا هاماً في الإستيراد الغذائي فرغم كميات اللحوم المنتجة سنوياً إلا أن الجزائر تلجأ للإستيراد لتدارك النقص المسجل في السوق ؛وكذلك للحد من إرتفاع أسعار اللحوم ؛وهي تستورد اللحوم الطازجة و المجمدة ؛ حيث سجلت قيمة فاتورة الواردات من اللحوم ارتفاعا من 168.77 مليون دولار أمريكي سنة 2010 إلى 307.27 مليون دولار أمريكي سنة 2014 و ذلك بنسبة تقدر ب 82.06 % .وبخصوص باقي مكونات القطاع الحيواني، ويتعلق الأمر باللحوم البيضاء والبيض، فإن هذه المجموعة الفرعية يمكن اعتبارها مستقرة وتميل للتزايد النسبي المنتظم، حيث تعرف الجزائر اكتفاء ذاتيا فيها، وتبقى كل المواد الغذائية الزراعية الأخرى في حاجة إلى تطوير، للابتعاد عن الخط الأحمر للتبعية الغذائية، التي ترهق كاهل الاقتصاد الوطني الضعيف أصلا، والذي يعيش من" سيروم "عائدات المحروقات الآيلة للزوال. (رحال و الفتني)

وبالحديث عن الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية إلى الخارج، فهي لاتمثل سوى نسبة قليلة من إجمالي الصادرات.

وتتمثل هذه المنتجات في التمور " دقلة نور"، بذور الخروب، زيت الزيتون وزيوت نباتية، المعجنات، ومنتجات الصيد البحري بالإضافة إلى حصص من البطاطا والطماطم والبصل، وفاكهة المشمش بالدرجة الأولى،

وتصنف الصادرات الزراعية الجزائرية في الأسواق العالمية ضمن أجود المنتوجات الطبيعية في العالم، التي لم تدخل عليها التعديلات الجينية، وعليه فقد تم وضع رواق أخضر للمصدرين الجزائريين للحوم مع تحديد حصص معفية من الجمركة للعديد المنتجات الزراعية على غرار التمور، البطاطا، بمختلف أنواعها.

إن صادرات الجزائر من المنتجات الفلاحية لم تصل يوما إلى الأهداف المرجوة في إطار تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر ؛لذا وجب النظر ماليا في العراقيل التي تحول دون ذلك خاصة و أن الطلب عليها كان موجودا عالميا ليبق المشكل يخص العر ض فقط و العبرة هنا لاتكمن في فائض تجاري في دولة تشكل المحروقات

فيها نسبة 97 % و أكثر من الصادرات ؛بل البحث عن سبل جعل الإقتصاد أكثر متانة و أكثر قدرة على تحمل الصدمات ؛فإنتاج الريع لابد أن يخدم إنتاج الثروة حتى تتمكن القطاعات الأخرى من النمو وسط محيط دولي تنافسي ؛وأن غياب الإدارة هو سبب تأخر المشاريع التي منها المشاريع الزراعية وتعطل بعضها وهو لبطالة سبب البطالة وسوء تخصص الموارد

خلاصة:

ان ازدهار القطاع الفلاحي في الجزائر يستوجب العمل الدئوب والمستثمر في عمليات البحث والتطوير واحداث الاصلاحات الزراعية التي تتوافق والبيئة المحفزة على التطوير حيث يعتبر نجاح القطاع الفلاحي وتطويره اولوية هامة جراء كونه القطاع المعول عليه في تنوع الموارد والمداخيل والخروج من اقتصاد الريع الى اقتصاد دائم الانتاج وبالرغم من تعاقب الكثير من السياسات

الزراعية منذ الاستغلال زيادة على سياسات الدعم المقدمة للمنتجات ذات الاستغلال الواسع والاصلاحات التي باشرتها الدولة بدعم قوي منذ بداية الألفية الثالثة يظل القطاع الزراعي بعيد عن المستوى المرغوب فيه

سواء لتحقيق الاكتفاء الذاتي او دعمه للاقتصاد بل تبقى التبعية الغذائية الكبيرة للخارج وبقاء الجزائر منطقة عجز غذائي

_ان جملة النتائج المتوصل اليها في هذا الفصل هي كالتالي:

-شهد القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى غاية 1990عدّة سياسات زراعية تحت عناوين مختلفة تميزت بالتذبذب والتناقض في بعض المحطات، ممّا ينبأ بالفوضى التي كان يتخبط فيها القطاع الفلاحي وعدم التحكم في تسيير هذا القطاع من طرف المسؤول الجزائري. واهم هته السياسات الزراعية تمثلت في سياسة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة الخاصة بالمزارع الاشتراكية سنة 1981إلى صدور القانون 18/83في 1983/08/13المتضمن حيازة الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح، قانون المستثمرات الفلاحية 08ديسمبر 1987المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وحقوق المنتجين وواجباēم، والذي يعتبر النقطة الزمنية الفاصلة في تحول القطا ع الفلاحي نحو تحرير السوق، وفي نفس الفترة تمّ إرجاع جزء من الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى مالكيها الأصليين في إطار قانون التوجيه الفلاحي لسنة. 1990

-جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2004) من أجل زيادة وتطوير فعالية القطاع الفلاحي، وكان ذلك من خلال برنامج إنعاش طموح تزامن مع معافاة الوضعية المالية العمومية يهدف إلى تحفيز ودعم المستثمرين في المجال الفلاحي لتعزيز المساهمة في الأمن الغذائي وتثمين كل الموارد المتاحة وكذا حماية البيئة وتحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية ودعم سكانها

-عرفت الجزائر منذ الاستقلال ولأول مرة قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008الذي يعتبر ضرورة حتمية تزود البلاد بنطاق توجيهي قانوني وتنظيمي يؤطر المستقبل القريب والمتوسط.

-صدور قانون الامتياز 03/10الذي ألغى جميع أحكام قانون 19/87وهو القانون الذي ثمنه كثير من الفلاحين والخبراء.

-جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي(2008-2014) لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962أي " التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل"

-أكدت نتائج الدراسة التطبيقية عدم تأثير اليد العاملة والأراضي الزراعية في نمو الإنتاج الفلاحي، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى نقص اليد العاملة المؤهلة وعدم استغلال الأراضي الخصبة مع قلة استخدام تقنيات الري الحديثة.

-جاء مخطط عمل الفلاحة(2015-2019) كخارطة طريق تسعى وزارة الفلاحة لتطبيقها من أجل الوصول إلى أهداف محددة آفاق سنة. 2020

-يبقى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء خاصة ما يتعلق بالحبوب يأتي عن طريق الاستيراد. بناءا على النتائج المتحصل عليها نوصي بما يلي:

-تمتلك الجزائر من الإمكانيات الطبيعية(المياه، الأراضي الزراعية (والرأس مالية) المكننة الزراعية ومعظم مدخلات الناتج)، ما يؤهلها لتحقيق معدلات اكتفاء ذاتي نسبي، ويبقى الشيء المطلوب استغلال هته الإمكانيات بشكل جيد وتأهيل اليد العاملة الزراعية وتحديث الوسائل الرأسمالية.

- استغلال الأراضي الصالحة للزراعة والتوسع فيها من خلال استصلاح الأراضي في الهضاب العليا والجنوب

-لابد من استخدام أكثر للري الحديث، مما سيعمل على الرفع من مردودية الإنتاج الفلاحي، كما ينبغي التعامل مع ظاهرة الجفاف كمشكلة اقتصادية يجب إيجاد حلول لها.

-التأكد من الدعم المقدم للفلاحين، بحيث كثير من الدخلاء على القطاع هم من نالوا النصيب الأكبر من الأموال، في حين هم مزيفون.

- زيادة التعمق في إصلاحات مشاكل العقار الفلاحي، خاصة ما تعلق بأراضي العروش والشياع.

الخاتمـــــــة

يتضح مما سبق أن الجزائرلها من الموارد الأرضية والمائية والبشرية والتقنية والمادية ومن التجارب ما يكفي لتحقيق الأمن الغذائي، إذا ما تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وتطوير استخدام تلك الموارد، والحفاظ على المهدور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها. إلا أن ذلك يتوقف وبالدرجة الأولى على توفر الإرادة التي تشكل أهم المفاتيح إلى عالم التنمية . ويتجسد بناء القوة الذاتية في تحقيق إنتاج أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي الغذائي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي العربي، وذلك من خلال تنفيذ الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية التي ترتكز على إعداد وتنفيذ خطط وبرامج مشترآة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية واستصلاح الأراضي، وتطوير نظم الحيازات الزراعية لكي تكون أكثر فاعلية، وإقامة شبكات متطورة لرصد المياه السطحية والجوفية وتعزيز توفير المعلومات عنها على المستويين القطري والقومي، والاستغلال المشترك للأراضي والأحواض المائية المشترآة، والتوسع في الري الحديث، والإنتاج المشترك لبعض مستلزمات الإنتاج، والعمل المشترك لمكافحة الملوحة والتلوث. آما يلزم إجراء المسح البيئي لتقدير الطاقة الحيوية للأرض، وتطوير محطات الأرصاد الجوية، وترشيد الزراعة البعلية والحد من توسعها في الأراضي غير المناسبة، ووضع الخطط والبرامج لوقف انتشار التصحر واستصلاح الأراضي المتصحرة وصيانة الأراضي المعرضة للتصحر .آما يمكن أن ترآز الإستراتيجية على معالجة قضية الهجرة الريفية والحد منها من خلال تنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة المستدامة القادرة على تطوير الريف وتنميته، هذا إلى جانب وضع وتنفيذ مشروعات لإقامة أو استكمال البنى التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية من شبكات طرق وخزانات وسدود مائية وشبكات ري وصرف واستصلاح وتوطين أراض زراعية جديدة، وإنشاء مراآز تخزين وتسويق. وتطبيق سياسات سعرية واستثمارية مشجعة في الريف .ومن جانب آخر فمن الممكن أن يتناول تنفيذ الإستراتيجية المذآورة تطوير استخدام التقنيات والمدخلات الحديثة، والترآيز على آفاءة ودعم وتطوير البحوث الزراعية، وزيادة الاهتمام بالتخطيط الزراعي واختيار الترآيبات المحصولية، وإتباع الأساليب الزراعية التي تساعد على حفظ رطوبة التربة، والاستفادة من الإنجازات الجديدة في ثورة التقنية الحيوية. آما من الممكن أن تشمل هذه الإستراتيجية إقامة مشاريع مشترآة على المستوى القومي في بعض مجالات البحث والتطوير التقني الزراعي، وإنشاء معهد عربي للتقنية الحيوية وهندسة الجينات، وبنك للجينات، وإقامة مشروع لإنتاج اللقاحات والأدوية البيطرية، وإنشاء شبكة إقليمية لربط هيئات ومؤسسات البحوث الزراعية العربية مع المؤسسات الإقليمية والدولية، وإعادة هيكلة مؤسسات الخدمات الزراعية.

ومن جانب اخر لتحقيق الأمن الغذائي، فإن الأمر يتطلب تطوير الخطط والسياسات لتيسير حرآة عوامل الإنتاج بين الدول العربية وتسهيل وتشجيع انتقال العمالة ورؤوس الأموال العربية، وتحقيق التوازن في تخصيص وتوزيع الاستثمارات الحكومية على القطاعات المختلفة. آما يتطلب تحقيق الأمن الغذائي مواجهة التطورات والتحديات العالمية في مجال اقتصاد السوق وتحرير التجارة من خلال إقامة تكتل اقتصادي عربي لتقوية الموقف التفاوضي العربي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى، ولاستفادة من المزايا والاستثناءات التي تتيحها الاتفاقات التجارية الدولية.

إن أوضاع القطاع الفلاحي في الجزائر يشهد تخلف نسبي وذلك بالرغم من الموارد الأرضية والبشرية والفنية المتاحة نسبيا،كما أدى الارتفاع الحاد في معدل نمو السكان الى نمو كبير في الطلب على المواد الغذائية،ونظرا لقصور الانتاج الزراعي المحلي في

الخاتمـــــــة

الاستجابة لمثل هذا التحدي فقد تفاقم العجز الغذائي في عقد التسعينيات تحديدا خصوصا مع موجة الارهاب وهجر الريف وسيادة حالة من عدم الاستقرار ،إذ استمر العجز الغذائي في الاتساع مما أدى الى إنخفاظ نسبة الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع على مدار السنوات الاخيرة . كما أن الجزائر تبذل مجهودات على غرار باقي الدول لتحقيق أمنها الغذائي إلاأنها بقيت بلدا مستوردا بالدرجة الأولى للمواد الغذائية ،فإمكانياتها الانتاجية الحالية التي تعطي الحاجات الغذائية لمواطنيها ،مانتج عنه مشكلة غذائية و التي أدت إلى إرتفاع فاتورة الواردات سنة بعد أخرى إلى حد يمكن التخوف منه ،فيستلزم إعتماد الدولة على جملة من التدابير الاستعجالية حست يضمن لها النمو الايجابي والمستدام،ويستدعي ذلك إحداث تعديلات على خصائصها الانتاجية و الارتقاء بها الى المستوى الذي بلغته الشركات الكبرى العالمية وفك إرتباطها بالاسواق الدولية

فمشكلة الأمن الغذائي في الجزائر تحتتاج إلى إستقرار وإنتظام التموين وتقليص المخاطر الناتجة عن تغيري الأسعار وعدم إستقرار الأسواق والمشاكل المرتبطة بضعف القدرة الشرائية .ولتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي يجب إتباع سياسات زراعية مدروسة وفعالة وتتميز بالاستمرارية والمتابعة، للتخلص من التحديات التي واجهت وتواجه الاقتصاد الجزائري خصوصا والعربي عموما الذي لا يزال عاجزا عن تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان.

إختيار الفرضيات :

– الجزائر أمنة غذائيا، فرضية خاطئة بالرغم من وضع الدولة لمخططات وبرامج الاصلاح الفلاحي والاجراءات الفعالة لتحسين المستوى الغذائي الا أنها لم تتوصل لتحيق الأمن الغذائي في الجزائر بشكل كافي.

— يؤثر تصدير المواد الزراعية على نمو القطاع الزراعي في الجزائر ،فرضية صحيحة نعم يوجد تأثير إيجابي لصادرات المواد الزراعية الأولية بالاضافة إلى حجم إنتاج الحبوب على نمو القطاع الزراعي في الجزائر

نتائج الدراسة :

-الجزائر تعاني من التبعية الغذائية و تفاقم الفجوة الغذائية .

-لا يزال القطاع الزراعي الجزائري عاجزا عن تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان .

-على الرغم من اهتمام الجزائر من مجال الأمن الغذائي في (كافة القطاعات) الزراعة،الصناعة،الخدماتية ،إلا أن مستوى تحقيق الأمن الغذائي لازال غير كاف نظرا لجمود هذه القطاعات و عدم مواكبتها للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي.

توصيات :

-تشجيع البحث العلمي في المجال الزراعي من خلال زيادة المراكز البحثية المتخصصة وتفعيلها .

-تطوير سياسة الرشاد الزراعي بهدف تقريب الإنتاج العلمي من المزارعين .

-إعطاء القطاع الزراعي الدور الريادي في الاقتصاد ،واعطاء الاولوية لتحسين وتكثيف الانتاج الزراعي الغذائي .

-زيادة الاستثمارات في المساحات المزروعة سنويا من محاصيل الحبوب ،و إتخاذ التدابير و الاجراءات الالزمة التي تساعد في رفع الانتاج وتحسن من معدلات الإنتاجية.

- تشجيع المزارعين الصغار وتقديم الدعم و النوعية المناسبين.
- دعم المشروعات الصغيرة في الصناعات الغذائية المتعلقة بالأمن الغذائي.

Bibliographie

-1Source : BRUNO PARMENTIER, Nourrir L'humanité ,Les grands problèmes de l'agriculture mondiale au.(2007) .

Source : M.A.D.R, Evolution des productions animales de à. (2000-2009).

Source : ONS, Cheptel. (2000-2009).

source: BRUNO PARMENTIER, Nourrir L'humanité ,Les grands problèmes de l'agriculture mondiale au.(بلا تاريخ) .

source: BRUNO PARMENTIER, Nourrir L'humanité ,Les grands problèmes de l'agriculture mondiale au.(2007) .

Source: preparing of researchers depending on. (s.d.).

Source: statistics of Food and Agriculture Organization (FAO.(بلا تاريخ)).

source: U.S. DEPARTMENT OF AGRICULTURE (USDA.(بلا تاريخ)).

السيدة ابراهيم مصطفى وآخرون. (2007). *إقتصاديات الموارد والبيئة* . الدار الجامعية .

البنك الدولي، التقرير السنوي . (2008).

المنطقة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي . (2008).

المنظمة العربية للتنمية الزراعية قطاع الزارعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي . (2008).

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (بلا تاريخ).

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المزارع التقليدية في الوطن العربي، . (2006).

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة السمكية في الوطن العربي . (2008).

رابح زبيري. الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثرها على تطوره. (1997).

سايح بوزيد. تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية. (2016/2017).

شيخاوي سهيلة، السياسات الاقتصادية للاستثمار الزاعي ودوره في تحقيق الامن الغذائي. (بلا تاريخ).

عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة. (1997).

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للفترة . (2009-2001).

المصدر: من إعداد الباحثين. (بلا تاريخ).

المصدر: منظمة ألغذية والزراعة الفاو) قاعدة البيانات . (2016).

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. (بلا تاريخ).

بوعراب رابح. (2016/2015). تحليل دالة الإنتاج في القطاع الزراعي. علوم اقتصادية في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي.

المـــــــــراجع

بويهي محمد. (2012). استراتتجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية . الجزائر : مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة .

جمال جعفري، العجال عــدالـة. (2000 -2015). مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية.

حاوشين ابتسام. (2014). السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي. لإدارة والتنمية للبحوث والدراسات جامعة البليدة 2.

حميدة رابح ، ساري نصر الدين. (2018). نحو إستراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والامن الغذائي . الجزائر .

رابح زبيري. (2004). حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية". بسكرة : مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

رحال فاطمة ، الفتني ليلى. (بلا تاريخ). واقع الأمن الغذائي الجزائري في المنتجات ذات الاستهلاك الواسعالقمح نموذجا.

رحال فاطمة ، طويل حدة. (بلا تاريخ). دور الانفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر خلال الفترة. جامعة محمد خضير بسكرة.

رحال فاطمة ،طويل حدة. (2018/2001). دور الاتفاق الحكومي على القطاع الفلاحي . جامعة محمد خيضر بسكرة .

رحال فاطمة ،طويل حدة. (2018/2001). دور الانفاق الحكومي على القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر. جامعة خيضر بسكرة.

رحال فاطمة. (بلا تاريخ). تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية على الأمن الغذائي الجزائري القمح نموذجا. الجزائر : بسكرة.

ريم قصوري. (2012-2011). الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. عناية: جامعة باجي مخطار.

زقيبة سارة. (2018). الثروة الحيوانية . على الموقع http//:mawdoo3.com.

سلاطنية بلقاسم ، عرعور مليكة. (2009). معالجة تصويرية لمفهوم الامن العذائي وأبعاده. الجزائر : كلية الاداب والعلوم الانسانية .

شيخاوي سهيلة. (2019-2018). السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي . الجزائر : جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

صبحي القاسم. (1993). الامن الغذائي العربي حاضره ومستقبله . عمان: مؤسسة عبد الحميد سوفان

عبد الجليل هجيرة. (2017-2016). العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري . تلمسان : جامعة أبي بكر بلقايد .

عبد الله فوزي أمال. (2017). الأمن الغذائي وتكنواوجيا الغذاء . دار الحجنادرية .

غربي فوزية. (2007 -2008). الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية . كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة.

فاطمة رحال ، و ليلى الفتني . (بلا تاريخ). واقع الأمن الغذائي الجزائري في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع القمح نموذجا. جامعة محمد خيضر بسكرة.

لرقام جميلة. (2006). الأمن الغذائي في الدول العربية. كلية العلوم الاقتصادية.

محمد ولد عبد الدايم . (2004). مفاهيم تتعلق بالامن الغذائي .

المـــــــــراجع

مهدي محمد القصاص. (2009). الامن الغذائي قضية امن قومي . مصر : العلوم الاجتماعية وصورة مستقبل .

هبول محمد. (2019). تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مجال تحقيق الوفر الغذائي .

يوسف بن بزة. (2018). محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية . باتنة: مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية .